الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

تطور النظام المصرفي في الجزائر

دراسة تحليلية نقدية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة:

بوفليسي سوميه بلعايش ميادة

لجنة المناقشة:

أ.د/ .قصاص شريفة.رئيسا .جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة .

أ.د/ بلعايش ميادة مقررا. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

أ.د/ سلامات عقيلة ممتحنا.جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة .

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

تطور النظام المصرفي في الجزائر

دراسة تحليلية نقدية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة:

بوفليسي سوميه بلعايش ميادة

لجنة المناقشة:

أ.د/ .قصاص شريفة.رئيسا .جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة .

أ.د/ بلعايش ميادة مقررا. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

أ.د/ سلامات عقيلة ممتحنا.جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة .

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الحمد لله الذي هدانا لهذا ولولاه لما كنا مهتدين ، الحمد لله الذي لا يخلو لسان من ذكره ولا قلب من شكره في السر والعلانية

لك الشكر ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

أما بعد

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة بلعايش ميادة على توجيهاتها ونصائحها القيمة ، ودعمها لي طوال مدة إنجاز المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي .

إهـدا ء

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

أهدي هدا العمل المتواضع إلى :

أمي الحنونة وأبي العزيز أطال في عمرهما ورزقهما الصحة والعافية .

زوجي الغالي الذي كان ولا يزال سندا لي.

بناتي نور حياتي وضياء دربي عالمات المستقبل بحول الله؛

مريم البتول، مرام وميار.

إخوتي شروق ، عماد،ريمه،مريم، زاكي ،سندس وأبنائهم.

إلى أمي الثانية حماتي أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية.

أختي التي لم تلدها أمي أخت الغالي سلمى

إلى كل صديقاتي في العمل كل واحدة باسمها.

سميـة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص	
مقدمة عامة	أ،ب،ت
الفصل الأول: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح	
تمهيد	5
المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض	6
المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي	6
الفرع الأول: لمحة عن الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات	6
أولا:مرحلة استرجاع السيادة الوطنية 1962-1965	6
ثانيا:مرحلة تأميم البنوك الأجنبية 1966-1968	7
ثالثا:المرحلة 1971-1985	7
رابعا:المرحلة 1986-1989	7
الفرع الثاني: تعريف وخصائص النظام المصرفي الجزائري	8
أولا: تعريف النظام المصرفي الجزائري	8
ثانيا:خصائص النظام المصرفي الجزائري	9
الفرع الثالث: أهمية ومكونات النظام المصرفي الجزائري	9
أولا:أهمية النظام المصرفي الجزائري	9
ثانيا:مكونات النظام المصرفي الجزائلري	10
المطلب الثاني: **إصلاحات قانون النقد والقرض 10/90**	10
الفرع الأول: أهم إصلاحات قانون النقد والقرض	10
أولا:تعريف قانون النقد والقرض	10
ثانيا:مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 10/90	11
ثالثا:أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10/90	12

رابعا : الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون 10/90	15
الفرع الثاني: تطورات الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 10/90	16
أولا : أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90	17
ثانيا:مشاكل الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري	22
المطلب الثالث:واقع المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة الراهنة	23
الفرع الأول:الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري	24
أولا:بنك الجزائر	24
ثانيا: البنوك التجارية	24
ثالثا:المؤسسات المالية	25
رابعا:مكاتب التمثيل	25
الفرع الثاني:واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر	26
أولا:تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر	26
ثانيا:تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف الخاصة الجزائرية	26
ثالثا: مستجدات النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية الجزائرية	27
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	27
المطلب الأول:النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات السابقة	27
المطلب الثاني:القيمة المضافة	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني:تقييم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة2000-2019	
تمهيد	32
المبحث الأول: تحليل تطورات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	32
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	32
الفرع الأول:تعريف السياسة النقدية وأنواعها	32
أولا :تعريف السياسة النقدية	32
ثانيا: أنواع السياسة النقدية	33
الفرع الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية	34

أولا : أهداف السياسة النقدية	34
ثانيا:أدوات السياسة النقدية	35
المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات خلال الفترة 2000-2019	36
المطلب الثالث: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 2019	38
الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم	38
الفرع الثاني: تطور معدل الاحتياطي الإجباري	40
الفرع الثالث: تطور سياسة السوق المفتوحة	41
الفرع الرابع: تطور أداة استرجاع السيولة	42
الفرع الخامس: تطور معدل تسهيلات الودائع	44
المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	45
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية	46
الفرع الأول: تطور تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها	46
أولا: تعريف الكتلة النقدية	46
ثانيا:مكونات الكتلة النقدية	46
الفرع الثاني:تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2019	46
المطلب الثاني:تطور مقابلات الكتلة النقدية	52
الفرع الأول:تعريف وعناصر مقابلات الكتلة النقدية	52
الفرع الثاني:تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة2000-2019	52
خلاصة الفصل الثاني	58
خاتمة	60
قائمة المراجع	63

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة البنوك التجارية العاملة في الجزائر(03 جانفي 2021).	24
02	قائمة المؤسسات المالية العاملة في الجزائر (03 جانفي 2012) .	25
03	قائمة مكاتب التمثيل بالجزائر(03 جانفي 2021).	25
04	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2019).	38
05	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2019).	40
06	تطور أداة استرجاع السيولة خلال الفترة (2001-2016).	43
07	تطور معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة (2005-2015).	45
08	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).	47
09	تطور معدل التضخم والكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).	50
10	تطور صافي الأصول الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).	53
11	تطور الأصول المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).	54
12	تطور الأصول المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).	56

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2019)	39
02	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2020)	41
03	تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	44
04	تطور معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة (2005-2015)	45
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).	49
06	تطور معدل التضخم والكتلة النقدية M2 خلال الجزائر في الفترة (2000-2019).	51
07	تطور صافي الأصول الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	54
08	تطور الأصول المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	55
09	تطور الأصول المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	57

الملخص

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة تطور المنظومة المصرفية الجزائرية من منظور التحليل النقدي، إذ أنها عرفت إصلاحات جوهرية تماشيا مع التحولات المحلية والدولية في إطار التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ،وهدا من خلال إقرار قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر نقطة التحول الحاسمة في مسار السياسة النقدية وما تلاه من إصلاحات وتعديلات متعاقبة ،أين طبقت السياسة النقدية أدواتها المختلفة التقليدية وغير التقليدية من اجل تحقيق هدف الاستقرار النقدي والتحكم في المخاطر التضخمية عن طريق التحكم في الكتلة النقدية

ولقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الإصلاحات ساهمت في تطور المنظومة المصرفية الجزائرية ، وأن السياسة النقدية المطبقة لها أثار ايجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية :المنظومة المصرفية الجزائرية ، قانون النقد والقرض،الإصلاحات، السياسة النقدية ،الكتلة النقدية

Résumé

Cette recherche vise à étudier l'évolution du système bancaire algérien, tel qu'il a connu des réformes fondamentales en conformité avec les transformations locales et internationales dans le cadre de la transition de l'économie dirigée vers une économie de marché, et ce à travers l'adoption de la loi sur la monnaie et le crédit 90-10, qui est considérée comme le tournant décisif dans le cours de la politique monétaire suivie de réformes et d'ajustements successifs, où la politique monétaire a appliqué ses divers outils conventionnels et non conventionnels afin d'atteindre l'objectif de stabilité monétaire et contrôler les risques d'inflation en contrôlant la masse monétaire.

L'étude a conclu que ces réformes ont contribué au développement du système bancaire algérien, et que la politique monétaire appliquée a eu des impacts positifs et négatifs sur l'économie nationale.

Mots-clés : système bancaire algérien, loi sur la monnaie et le crédit, réformes, politique monétaire, masse monétaire

Abstract

This research work aims to study the evolution of the Algerian banking system, as it has under gone fundamental reforms in accordance with local and international transformations within the framework of the transition from the command economy to wards the market economy, and this through the adoption of the Law on Money and Credit 90-10, which is considered to be the decisive turning point in the course of monetary policy followed by successive reforms and adjustments, where the monetary policy applied its various conventional and unconventional toolsin order to achieve the objective of the monetary stability and control inflation risks by controlling the money supply.

The study concluded that these reforms have contributed to the development of the Algerian banking system, and that the applied monetary policy has had positive and negative impacts on the national economy.

Keywords: Algerian banking system, Money and CreditLaw, reforms, monetary policy, money supply.

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كثيرة بسبب التطور الحاصل في مجريات الساحة الاقتصادية العالمية كالخوصصة ؛ وحرية الحركة التجارية بين دول العالم ؛ وإنشاء عدة منظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية؛ والتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها ؛ أدت بغالبية دول العالم إلى إجراء إصلاحات عميقة في أنظمتها الاقتصادية وهذا من أجل مواكبة التطور الحاصل في العالم.

يحتل النظام المصرفي مكانة ومركزا مهما في الاقتصاد ككل فيعد لولب عجلة الاقتصاد مما يستوجب على الدوام الارتقاء به وإحداث إصلاحات جذرية حتى تتمكن كل دولة من النهوض باقتصادها ومواجهة تحديات السوق العالمي عن طريق تحديث وتطوير إستراتيجياتها وقنوات سياستها النقدية .

الجزائر كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة على تطوير اقتصادها والنهوض بمختلف قطاعاتها الاقتصادية فقد شرعت مند الاستقلال في إصلاحات اقتصادية جذرية شملت جميع المجالات بما فيها القطاع المصرفي لان نجاح الاقتصاد مرهون بنجاعة القطاع المصرفي، فحاولت الدخول في المنافسة عن طريق التوجه إلى الخوصصة ، الاندماج البنكي وتحريره، وتحديث خدماتها.

ولقد بدأت هذه الإصلاحات غداة الاستقلال؛ حيث كان النظام البنكي الذي ورثته الجزائر عن النظام الاستعماري لا يخدم مصالحها، ما دفعها إلى تأسيس نظام مصرفي وطني بدءا بإنشاء البنك المركز ي في 1962/12/13 و الصندوق الجزائري للتنمية في1963 وتلتها باقي أجهزة المنظومة المصرفية الجزائرية .

لقد عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية إصلاحات كثيرة ؛ بدأت أولى معالمها بإصلاح سنة 1971 إلى غاية إصلاح سنة 1990 والذي يعتبر نقطة تحول أساسية في عملية الإصلاح وظهور ما يسمى بالقانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض وتلته مجموعة من النصوص التنظيمية المعدلة والمتممة له و الذي كان أخرها سنة 2018.

و في سياق الإصلاحات فإن المنظومة المصرفية الجزائرية، عرفت تطورات كثيرة من خلال عصرنه مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؛لأن تأدية عملها المصرفي بالطرق التقليدية أصبح لا يتماشى وأهدافها المسطرة والتي كان أهمها تحقيق إستراتيجية المنافسة بين عناصر المنظومة المصرفية لبلوغ أقصى درجات الربح .

بالإضافة إلى هده الإصلاحات فإن المنظومة المصرفية الجزائرية عرفت تعديلات وتطورات من شأنها إعادة الاعتبار للسياسة النقدية في الجزائر وعلى رأسها بنك الجزائر الذي يعتبر السلطة النقدية في البلاد هذا الأخير استعمل عدّة أدوات التقليدية كمعدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري وسياسة السوق المفتوحة الغير تقليدية كسياسة التسيير الكمي كل هدا من أجل ضبط المعروض النقدي بما يتماشى وحاجيات السوق .

وعلى ضوء ما سبق فإن إشكالية موضوع الدراسة الرئيسية التي يمكن طرحها كما يلي :

كيف كانت تطورات المؤشرات النقدية للمنظومة المصرفية الجزائرية ضمن إصلاحات قانون النقد والقرض خلال الفترة 2000-2019 ؟

للإجابة على هده الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري بموجب قانون النقد والقرض 10/90؟ وما هي تداعيات تعديل القانون 90-10 في ظل التطورات الراهنة؟

- ✓ هل ساهم كل من النظامين 18-02 و20-02 في تبني الصيرفة التشاركية في البنوك الجزائرية ؟
- ✓ ما هي الأدوات التي اعتمد عليها بنك الجزائر من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2000-2019)؟ وهل كانت فعالة؟

فرضيات الدراسة

- ✓ **الفرضية الأولى:** ساهمت الإصلاحات المصرفية في تطور المنظومة المصرفية الجزائرية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** ساهم التعديل الأخير سنة 2018 في المساعدة على تبني نظام مصرفي يتلاءم مع الصيرفة التشاركية .
- ✓ **الفرضيية الثالثة:** أدوات السياسة النقدية أدت دورها في التحكم في المعروض النقدي (الكتلة النقدية).

أهمية الدراسة

أهمية هده الدراسة من أهمية الموضوع المدروس وتتضح لنا أساسا من خلال :

- ✓ أهمية النظام المصرفي لنجاعة الاقتصاد المحلي؛
- ✓ كون تطور النظام المصرفي هو إسقاط لتعديل قوانين المنظومة المصرفية الجزائرية؛
- ✓ أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

أهداف الدراسة

يمكن إيجاز الأهداف المتوخاة من هده الدراسة في النقاط التالية :

- ✓ إبراز أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض ودورها في إصلاح المنظومة المصرفية؛
- ✓ التعريف بالسياسة النقدية مع تسليط الضوء على أدواتها ،أهدافها،وأنواعها؛
- ✓ تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر واهم تطورات المؤشرات النقدية.

دوافع اختيار الموضوع

- ✓ كون الموضوع في صلب التخصص إضافة إلى الرغبة في البحث في المواضيع ذات الصلة بالعمل المصرفي والتوسع في دلك مستقبلا بحول الله .

حدود الدراسة

- ✓ **الحد المكاني:** تقتصر هده الدراسة على النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ **الحد ألزماني:**تمتد فترة الدراسة التحليلية النقدية لأدوات ومؤشرات السياسة النقدية من 2000-2019

المنهج المتبع

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس ولغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحليلها و الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث ،تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الملائم لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بتطور النظام المصرفي الجزائري وتحليل تطورات أدوات السياسة النقدية ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

صعوبات البحث

مما لاشك فيه فإن أي باحث يصادف جملة من الصعوبات التي تصعب عليه إتمام إنجاز دراسته على أكمل وجه، ومن الصعوبات التي واجهتها :

- ✓ عدم توفر المعطيات الحديثة على المواقع الالكترونية ،ما صعب علينا انجاز دراسات حديثة .

هيكل البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات أو نفيها قمنا بإتباع خطة مقسمة إلى فصلين حيث يمثل الفصل الأول الجزء النظري أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية نقدية،لذلك فقد كانت الخطة كالتالي:

- ✓ الفصل الأول تطرقنا فيه إلى تطور النظام المصرفي الجزائري مند الاستقلال مرورا بأهم إصلاح ألا وهو قانون النقد والقرض 90-10 والى غاية الإصلاحات الأخيرة سنوات 2017, 2018 و2020.كما تناولنا فيه أيضا عرض الدراسات السابقة من خلال التعرض إلى النتائج المتوصل إليها و القيمة المضافة للبحث.
- ✓ الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم السياسة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2019 وهدا بالتعرض إلى ماهية السياسة النقدية وواقعها في الجزائر في ظل الإصلاحات خلا ل الفترة2000-2019 كما قمنا بتحليل تطورات أدوات السياسة النقدية ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 .

الفصل الأول

واقع المنظومة المصرفيةالجزائرية ومنهج الإصلاح

تمهيد:

مر النظام المصرفي الجزائري بغية تكييفه مع الوضع الجديد بعدة مراحل ، فبعد ما كان في البداية تابع للنظام المصرفي الفرنسي ذو النزعة اليبيرالية، أصبح ذو كيان محلي مستقل بعد الاستقلال . وابتداء من الاستقلال سعت الجزائر إلى النهوض بمنظومتها المصرفية، من خلال جملة من الإصلاحات المصرفية التي قامت بها بداية من سنة 1971 إلى غاية بروز أهم إصلاح نقدي ومصرفي والمتمثل في قانون 10/90وما تلاه من تعديلات .

وبالتالي وللتطرق إلى عناصر الفصل الأول تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول والذي تطرقنا فيه إلى الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض من خلال التعرف على النظام المصرفي ، خصائصه، أهميته، وأهم مكوناته ضف إلى ذلك الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري واهم التعديلات الطارئة عليه وأخيرا تناولنا واقع المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة الراهنة.

أما فيم يخص المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة والنتائج المتحصل عليها ، ضف إلى ذلك القيمة المضافة للبحث

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض10/90

يعتبر النظام المصرفي حجر الزاوية ،أو المحرك الرئيسي في الاقتصاد الجزائري إذ أصبح تطويره من الحتميات والجزائر أدركت ذلك جيدا فلم تتوقف على ما ورثته عن الاستعمار، بل قامت بإنشاء منظومة مصرفية وطنية تستجيب لطموحاتها وتوجهاتها ؛ وذلك بتأميم البنوك الأجنبية وإعادة هيكلتها وصولا مع بداية التسعينيات إلى أهم إصلاح ألا وهو قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري

عقب الاستقلال أصبح النظام المصرفي تحت سلطة الدولة الجزائرية ، لذلك سعت للعمل على النهوض به، وإحداث إصلاحات جذرية للتماشي مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

الفرع الأول: لمحة عن الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات

خضع النظام المصرفي إلى عدة تغيرات مند الاستقلال وإلى يومنا هدا، ففي كل مرة كانت الجزائر تطمح إلى ملائمة نظامها المصرفي مع الأوضاع الاقتصادية السائدة أنداك.

أولا: مرحلة استرجاع السيادة الوطنية (1962-1965)

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال أكثر من 20 بنكا عن النظام المصرفي الفرنسي؛ لكنها كانت تخدم مصالح المستعمرين لدلك قامت الجزائر بإنشاء:

1. الخزينة: أنشأت في 8 اوث1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة البنوك .[1]
2. البنك المركزي: انشأ في 1962/12/13 بموجب القانون 62-144 وأسندت له وظيفة الإصدار النقدي[2] .
3. الصندوق الجزائري للتنمية: انشأ الصندوق بتاريخ1963/05/07 بموجب القانون

65-165 من مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل، ليصبح اسمه فيما بعد البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل طويل الأجل[3].

4. إنشاء العملة الوطنية في 1964/04/10 تحت اسم الدينار الجزائري بموجب القانون 64-111 حيث أن العملة التي كانت سائدة من قبل هي الفرنك الفرنسي[4].
5. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: انشأ في 196/08/10 بموجب القانون 64-227 مهمته جمع المدخرات الصغيرة للأفراد والعائلات ووجه نشاطه فيما بعد إلى تمويل السكن[5].

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط 4 ، الجزائر ،سنة 2008 ، ص: 66.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 28 ديسمبر 1962.

[3] رايس عبد الحق ،"**مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية دراسة لعينة ممن البنوك الاجنبية** " أطروحة دكتوراه الطزر الثالث ، علوم اقتصادية تخصص نقود وبنوك واسواق مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013-2014 ص :112 .

[4] القانون رقم 46-111 ينص على إنشاء الدينار كوحدة نقدية .

[5] رايس عبد الحق، مرجع سابق، ص ص :112-113.

ثانيا: مرحلة تأميم البنوك الأجنبية(1966-1968)

تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإنشاء ثلاث بنوك عمومية متمثلة في:[1]

1. البنك الوطني الجزائري انشأ في 1966/06/13 بموجب المرسوم 66-178.
2. القرض الشعبي الجزائري انشأ في 1966/12/29 بموجب المرسوم 66-36 المعدل والمتمم بالامر 67-75 بتاريخ 1967/05/11.
3. بنك الجزائر الخارجي انشأ في 1967/10/01.

ثالثا: المرحلة1971-1985

لقد تم في هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي ،وتغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي قبل ذلك، وبغرض إدماج أكبر للبنوك في تمويل التنمية جاءت إصلاحات 1971.

1. **الإصلاح المصرفي لعام 1971**

لقد جاء هذا الإصلاح في إطار خطة التنمية (1970-1973) المخطط الرباعي الأول وهذا بهدف إعادة النظر في قنوات التمويل وتخفيف العبء على الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات .

2. **إعادة هيكلة البنوك 1982-1985**

لقد نتج عن إعادة هيكلة البنوك التي قامت بها السلطات انطلاقا من سنة 1982 مصرفان هما:

- ✓ **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس بمرسوم 82-206 بتاريخ 13 مارس 1982، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ويعتبر بنك متخصص في القطاع الفلاحي يمول الأنشطة المختلفة في الريف وكذا ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وأنشطة الصناعات الغذائية[2].
- ✓ **بنك التنمية المحلية** :تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 ، تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، يقوم بجمع الودائع ومنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية [3].

رابعا: المرحلة من 1986-1989 تميزت بإدخال إصلاح جدري على المنظومة المصرفية

1. الإصلاح النقدي لعام1986

جاء بموجب القانون 86-12 الصادر بتاريخ 19أوث 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال هذا الإصلاح على الوظيفة البنكية وبذلك وضح دور كل من البنك المركزي والبنوك التجارية وأهم الأفكار التي يتضمنها هي: [4]

---

[1] د.بلعايش ميادة، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر –فرنسا،أطروحة دكتوراه** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص، نقود بنوك وأسواق مالية ، سنة 2014-2015 ، ص: 149.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، سنة 2007 ، ص: 191 .

[3] الطاهر لطرش ، مرجع نفسه، ص: 191 .

[4] د.بلعايش ميادة ، "**أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر –فرنسا**"، مرجع سابق، ص: 154

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك؛
- ✓ تقليل دور الخزينة في التمويل ؛
- ✓ استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل؛
- ✓ إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.

2. قانون 1988 وتكييف الإصلاح

تكريسا لمسعى التوجه نحو اقتصاد السوق جاء القانون 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 ، ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقية لتسير حسب مبادئ التجارة [1]، وفي هذا الإطار نذكر العناصر التي جاء بها هذا القانون:[2]

- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوي تجارية ،يأخذ أثناء نشاطه مبدأ الربحية و المردودية ؛
- ✓ دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية ؛
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات ؛
- ✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور للاقتراض.

الفرع الثاني: تعريف وخصائص النظام المصرفي الجزائري

إن النظام المصرفي يتعلق بالجوانب الخاصة بسيرورة النشاط المصرفي في البلد

أولا: تعريف النظام المصرفي الجزائري

تعددت التعاريف المقدمة للنظام المصرفي وهذا لاختلاف وجهات النظر والأساس الذي اعتمد عليه في تعريفه ومن بين التعاريف المقدمة نذكر :

- ✓ يعرف النظام المصرفي الجزائري على أنه :"عبارة عن مجموعة من المؤسسات المصرفية يترأسها البنك المركزي، تسيرها مجموعة القوانين والتنظيمات والقواعد وتحدد العلاقات فيما بينها"[3].
- ✓ ويعرف أيضا على أنه :"مجموع المصارف العاملة في البلد وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بالائتمان ، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة"[4].

---

[1] بطاهر علي ، "**إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، سنة 2005-200- ص: 41 .

[2] د.بلعايش ميادة ،"**أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر –فرنسا**"، مرجع سابق، ص: 155.

[3] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي ، مفاهيم ، تحاليل ، تقنيات** ، دار بهاء الدين للنشر ، سنة 2008 ، ص: 40 .

[4] د. خبابة عبد الله ، **البنوك الالكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية** ،مؤسسة شباب الجامعة ،سنة 2008 ، ص: 179.

ثانيا: خصائص النظام المصرفي الجزائري

يمكن تلخيص خصائص النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:[1]

- ✓ الجهاز المصرفي جهاز ملك للدولة ملكية عامة ، بما في ذلك البنوك التجارية ؛
- ✓ يهتم بتنفيذ ما تمليه عليه الدولة وفقا لسياستها التنموية ؛
- ✓ جهاز قائم على تركز عدد محدود من البنوك التي تتولى العمليات المصرفية ؛
- ✓ جهاز قائم على التخصص؛
- ✓ جهاز واسع الانتشار، له عدة فروع تغطي كامل التراب الوطني ؛
- ✓ جهاز متقدم بالقياس مع أمثاله في البلدان النامية ؛
- ✓ تعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي ،كما تتكفل بتوزيع القروض وبذلك همش دور النظام البنكي ، وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار وتوزيع القرض ورسم السياسة الافتراضية؛
- ✓ توزيع القروض من طرف البنك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، وهدا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض ،ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك وهو التوازن الداخلي للبلاد؛
- ✓ خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق ، فالبنوك لا يمكنها منح القرض وفق الفرصة المتاحة ، وإنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هده البنوك حتى ولو كانت هده المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية ؛
- ✓ النظام البنكي دو مستوى واحد.

الفرع الثالث: أهمية ومكونات النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي شريان الحياة الاقتصادية في البلد وذلك لأهميته الكبيرة وترابط مكوناته فيما بينها .

أولا: أهمية النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة لذلك تظهر أهميته فيما يلي:[2]

---

[1] سنوسي علي، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2019 -،2020 ص ص: 26 -27 .

[2] سالمة فندوقومة و مليكة بولال ،**اثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2018-2019 ، ص:6

- ✓ زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين، إذ تعتبر البنوك الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال؛
- ✓ تقديم الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع ، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل والتقليل من مشكلة البطالة؛
- ✓ تشيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير .

ثانيا: مكونات النظام المصرفي الجزائري

كان النظام المصرفي الجزائري يتكون من البنك المركزي على رأس النظام المصرفي و مجموعة من البنوك التجارية .

1. **البنك المركزي**

هو أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 1963/12/13 بموجب القانون 42-144 وحسب هذا القانون فيعتبر بنك البنوك مسؤول عن السياسة النقدية و القرضية، أوكلت له كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم من إصدار للنقود وتحديد لمعدل إعادة الخصم.[1]

2. **البنوك التجارية**

تعتبر البنوك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي[2]

المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض 10/90

النظام المصرفي الجزائري قبل التسعينات كان حبيس النظام الاقتصادي الذي كان قائم أنداك على التخطيط المركزي والذي تلعب فيه الخزينة دورا محوريا في تحويل الاستثمارات، في ظل إبعاد البنوك عن دورها الحقيقي وهذا إلى غاية صدور قانون 10/90 والذي جاء بإصلاحات للمنظومة المصرفية والنقدية للبلاد.

الفرع الأول :أهمً إصلاحات قانون النقد والقرض

يتجلى أهم إصلاح مصرفي في الجزائر في صدور قانون النقد والقرض بموجب القانون 10/90 الصادر في 14

افريل 1990 والذي يعتبر منعرج حاسم في مسار الإصلاحات في الجزائر، لقد جاء ليضع النظام المصرفي المالي الجزائري على مسار جديد ويعيد للمصارف دورها في التمويل .

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ، ص ص: 331 332

[2] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013 ، ص: 154 .

أولا: تعريف قانون النقد والقرض

إن الجهود المبذولة لإصلاح النظام المصرفي مند الاستقلال باءت كلها بالفشل مما جعل السلطات الجزائرية تعزز أكثر فكرة إصلاح جهازها المصرفي وذلك من خلال قانون النقد والقرض 10/90 .

ويعتبر القانون 10/90 الصادر في 14افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، إذ يعد من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات لكونه احد أهم الأفكار التي جاء بها الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم له سنة 1988 ، حمل في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي أدائه[1].

ثانيا: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض10/90

تماشيا مع سياسة السوق المفتوح ومحاولة للاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم فاعلية الإصلاحات السابقة وسلبياتها ، فكرت السلطات في إصلاح جدري للمنظومة المصرفية وهذا ماجاء به القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم ، لاسيما المتطورة منها ، فلقد حدث تغيير جدري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة وذلك من حيث القواعد والإجراءات وكذا من حيث التعامل والميكانزمات ضف إلى ذلك تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات البنكية القيام بدورها في ظل مرحلة جديدة ومزاولة نشاطها في اقتصاد السوق الحرة.[2]

إن إصدار قانون النقد والقرض يمثل منعرج حاسم فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق الحرة من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم ، حيث وضع قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، ميزاته بعث النشاط في وظيفة الوساطة المالية من جديد ، إبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنها تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين فأعيد للبنك المركزي استقلاليته وصلاحياته في تسيير النقد والائتمان ، وللبنوك التجارية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة وظائفها التقليدية في منح الائتمان ، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد المدة واسترجاعها إجباريا في كل سنة وإرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي.[3]

---

[1] د بلعزوز بن علي و د كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، ص: 496 .

[2] أبو بكر خوالد ، " **تقييم إصلاح النقد والقرض الجزائري وابرز التعديلات الطارئة عليه**"، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 07 المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي برلين ،ألمانيا ، فيفري 2018، ص: 191 .

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات السياسية والنقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، 2008، ص ص: 185 -186

وأهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هي إيجاد علاقة حديثة بين مكونات النظام المصرفي من جهة وبينه وبين المؤسسات العمومية من جهة أخرى، فبموجب هذا القانون أصبحت البنوك تقوم بدور الوساطة المالية من خلال جمع الودائع وتعبئتها ومنح القروض وتمويل مختلف الاستثمارات .

فقانون النقد والقرض جاء بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي [1]:

- ✓ منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- ✓ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني ، وذلك بإلغاء التخصيص المصرفي ، تشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ، دخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي .
- ✓ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني ،وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة .

ثالثا: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10/90

1. الأهداف

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن تحتلها البنوك التجارية في دفع عجلة التنمية ، حيث حمل في طياته أفكار جديدة تتعلق بتنظيم الجهاز البنكي وأدائه [2]، مستندا في ذلك إلى مجموعة من الأهداف التي نوجزها فيما يلي[3]:

- ✓ وضع الحد النهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي؛
- ✓ رد الاعتبار للبنك المركزي وإحكام سيطرته على النظام المصرفي؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ التطهير المالي للمؤسسات العمومية ؛
- ✓ تنظيم عملية الائتمان؛
- ✓ إلغاء مبدأ التخصيص البنكي؛
- ✓ تعبئة المدخرات.

---

[1] هشام بورمه، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية ، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ، سنة 2008-2009 ، ص: 31 .

[2] ابو بكر خوالد ، مرجع سابق ، ص: 189 .

[3] بلعايش ميادة، **قانون النقد والقرض**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر ، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ، ص ص: 78

2. مبادئ قانون النقد والقرض10/90

جاء قانون النقد والقرض بأفكار جديدة تترجم الصورة التي سوف يكون عيها النظام المصرفي في المستقبل، وقد صاغها في جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي:[1]

2-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، على أساس كمي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة ، وقد تبنى القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد واعتماد مثل هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

- ✓ استعادة البنك المركزي لمكانته أعلى الهرم؛
- ✓ التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي؛
- ✓ توحيد وظيفة الدينار في الاستعمالات الداخلية
- ✓ رد الاعتبار لسعر الفائدة في السياسة النقدية

إزالة التمييز في منح القروض بين المؤسسات العامة والخاصة .

2-2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (المالية)

كانت الخزينة في السابق تلجا إلى البنك المركزي لتمويل العجز أي اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد ، مما أدى إلى التداخل في الصلاحيات بينها وبين السلطة النقدية وخلق تداخل بين أهدافهما التي لم تكن متجانسة ؛ وبعد صدور قانون النقد والقرض لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق، ليتم بذلك فصل الدائرتين النقدية والمالية ، وأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد وسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:[3]

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ تهيئة المحيط الملائم لكي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .[4]

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، 2013، ص: 196.

[2] نعمون وهاب، **النظم المعاصرة لتوزيع المنشآت المصرفية و الاستيراتيجية للبنوك** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات"، جامعة الشلف يومي 14و15 ديسمبر 2004، ص: 64.

[3] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص:187 .

[4] بلعايش ميادة، **مطبوعة قانون النقد والقرض**، مرجع سابق ، ص: 9

2-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان(القرض)[1]

كانت الخزينة تلعب دورا أساسيا في تمويل الاستثمارات المخططة ، حيث همش النظام البنكي وأصبح مجرد محطة تمر عبرها موارد التمويل من دائرة الخزينة إلى المؤسسات العمومية هذا ماخلق غموض كبير على مستوى نظام التمويل،فجاء قانون النقد والقرض الذي أبعد الخزينة العامة عن تمويل الاقتصاد ليبقى دورها مقتصر على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من طرف الدولة وبهذا أعيد للجهاز المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

ويسمح الفصل بين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية :

- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية خاصة المتعلقة بمنح القروض
- ✓ تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي.

2-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

جاء قانون النقد والقرض 10/90 ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية ، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة تسمى "مجلس النقد والقرض" على اعتبار انه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة ، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها السلطة النقدية ،والخزينة العمومية كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ لدى أصحاب القرار لتمويل العجز ، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود[2].

2-5- وضع جهاز مصرفي على مستويين :

اعتمد قانون النقد والقرض على مبدأ وضع نظام مصرفي على مستويين بمعنى التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ومهام البنوك التجارية كموزعة للقرض ، وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها وعملياتها كما أصبح بإمكانه التأثير في السياسات الافتراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي السائد باعتباره ملجأ أخير للإقراض ، وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي بترؤسه لهرم الجهاز المصرفي بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية[3].

---

[1] رابح شيلق، **قانون بنكي**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الجلفة ، سنة 2019-2020، ص: 19

[2] كمال زيتوني ،**النظام المصرفي الجزائري** ، مطبوعة مقدمة بهدف استكمال متطلبات التأهيل العلمي ، السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة المسيلة ، سنة 2016 ، ص:

[3] بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، سنة 2009-2010، جامعة أم البواقي، ص: 111.

رابعا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90

أدخل قانون النقد والقرض 10/90 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري سواء على هيكل البنك المركزي ومهامه، أو البنوك التجارية كما أحدث أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة مهمتها تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي أهمها:

1. بنك الجزائر والهيئات المسيرة له

بموجب قانون النقد والقرض 10/90 أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [1]، يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر مع الغير ، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة ، ويسيره المحافظ ومجلس النقد والقرض.

2. مجلس النقد والقرض :

هو مجلس وطني له وظيفة تسيير بنك الجزائر ويتشكل من : [2]

- ✓ المحافظ رئيسا ؛
- ✓ نواب المحافظ كأعضاء؛
- ✓ ثلاثة موظفين سامين يعينون من طرف رئيس الحكومة .

كما يعين ثلاثة موظفين مستخلفين ليحلوا محل الموظفين عند الضرورة ؛ ويؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين:

وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر: فبصفته مجلس إدارة البنك يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون النقد والقرض ويجوز له أن يحدد من بين أعضائه لجانا استشارية ويحدد صلاحياتها وقواعدها ويمكنه استشارة أي مؤسسة أو أي شخص .

وظيفة السلطة النقدية في البلاد: باعتباره سلطة نقدية فهو يسن القوانين البنكية والمالية المرتبطة بإصدار النقود وتغطيتها .

3. هيئات الرقابة

إن فتح المجال للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية وفقا للتنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري تطلب أن تكون للسلطات النقدية آليات وهيئات رقابة ، وهدا لضمان انضباط السوق المصرفي والمحافظة على استقرار النظام المصرفي ، وتتكون الهيئات الرقابية من: [3]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14،ص: 522

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16،المادة 13 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، ص:522

[3] فريد بن جربيع، **حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثليجي الأغواط ،سنة 2012-2013 ،ص ص: 101-102.

3-1- لجنة الرقابة المصرفية

نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء هده اللجنة باسم اللجنة المصرفية، وهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك . وتتكون من محافظ البنك المركزي رئيسا ، قاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية ، تقوم بأعمال الرقابة على أساس الوثائق المستندية أو عن طريق الزيارات الميدانية إلى مقرات البنوك والمؤسسات المالية .

3-2- مركزية المخاطر :

إن حرية المنافسة بين البنوك ينجر عنها مخاطر مرتبطة بالقروض، لهذا فالبنك المركزي يقوم بجمع المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من المخاطر وعلى هذا الأساس أسس قانون النقد والقرض في مادته160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت "مركز المخاطر " تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي تتكفل بجميع أسماء المستفيدين من القروض أو طبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة ، والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية .

3-3- مركزية عوارض الدفع: [1]

قام بنك الجزائر بموجب النظام 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وأجبر كل الوسطاء الماليين على الانضمام لهذه المركزية وتقديم المعلومات الضرورية لها ، لتقوم هده الأخيرة بتنظيم المعلومات المرتبطة بالمشاكل التي قد تظهر عند استرجاع القرض أو تلك التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع .

3-4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون مئونة:

أتى هذا الجهاز ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم وسائل الدفع ألا وهي الشيك وقد تم إنشاء هدا الجهاز بموجب القانون 92-3 المؤرخ في 22 مارس 1992 ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغ هده المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين إذ من الضروري على الوسطاء الماليين الذين تعرضوا لمشاكل عدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده أصلا أن يصرحوا إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن تبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين[2] .

الفرع الثاني :تطورات الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام البنكي الجزائري إلا أنه ونظرا للتطورات الحاصلة فقد أدخلت عليه عدة تعديلات وإصلاحات.

---

[1]صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية**، مدكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، سنة 2010-2011 ،ص:17

[2]الطاهر لطرش ،**الاقتصاد النقدي والبنكي**، مرجع سابق ،ص :375.

أولا: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90

لقد تلت قانون النقد والقرض مجموعة من التعديلات والإصلاحات سنتطرق لأهمها وأحدثها ونتناولها بالدراسة فيما يلي:

1. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001:[1]

يعد أول تعديل خضع له قانون النقد والقرض بموجب الأمر 01-01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 الصادر بتاريخ 27فيفري 2001 وكان يخص الجانب التنظيمي دون المساس بمضمون وجوهر القانون والذي يهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين :

- ✓ **الهيئة الأولى :** تتمثل في مجلس الإدارة والمكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر "؛
- ✓ **الهيئة الثانية :** تتمثل في مجلس النقد والقرض والمكلف بدور السلطة النقدية .

2. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003:[2]

جاء الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26أوث 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، والذي يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري ، فقد جاء مدعما لأفكار ومبادئ قانون 90-10 مع التأكيد على بعض التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 والتي تتمثل في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، حيث أن الأمر 03-11 وفي الجانب المتعلق بإدارة بنك الجزائر فقد أشارت المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر والتي تتكون من المحافظ رئيسا ، ثلاث نواب ، ثلاث موظفين سامين يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية [3].

كما تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وهدا ما نصت عليه المادة 62 ، وأوكلت للمجلس مهمة حماية البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية، وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، إذ نستطيع القول أن الأمر 03-11 يستجيب لثلاثة أهداف هي:

- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل ؛
- ✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ؛
- ✓ تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور .

3. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2004:

يتعلق هدا القانون بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر

---

[1] الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] بلعايش ميادة ،**قانون النقد والقرض** ، مرجع سابق ، ص: 3.

[3] المادة 18 من قانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 2003/08/27 ،ص:5.

4. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:[1]

تواصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر في سنة 2010 من خلال إصدار الأمر 10-04 بتاريخ 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وقد ركز هذا التعديل على:

- ✓ أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية ؛
- ✓ تنظيم حرية النفاد إلى الأنشطة البنكية ؛
- ✓ التعزيز الضروري للرقابة البنكية .

ويمكن توضيح مضمون الأمر 10-04 من خلال تحليل مبادئ إصداره و المتمثلة في :

- ✓ توسيع صلاحيات بنك الجزائر ؛
- ✓ إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية ؛
- ✓ تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية ؛
- ✓ توفير وإدارة وسائل الدفع؛
- ✓ تعزيز أمن وسلامة النظام البنكي؛
- ✓ مركزية المخاطر ؛
- ✓ لجنة الرقابة البنكية.

5. تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 :

5-1- وضع الاقتصاد الجزائري المتزامن مع تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017[2] **:**

اعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري مند القدم على إعادة توزيع الحكومة للإيرادات المتحصل عليها من تصدير المحروقات، هذا في وضع كانت فيه أسعار البترول مرتفعة ما أدى إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. لكن ما لبث أن شهدت أسعار النفط تغيرات أثرت على اقتصاديات كل دول العالم، خصوصا بعد أزمتي 1986 و1998 أين وصل سعر برميل البترول إلى 10 دولار.

ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الأسعار تحسنا حيث تجاوزت عتبة 100 دولار خلال سنة 2004 ، وما لبث هذا التحسن في الاستمرار حتى شهد العالم أزمة 2008 والتي انخفضت عندها الأسعار ، لكن مع دخول سنة 2010 حتى عاودت الأسعار في الارتفاع ما سمح بتحقيق عائدات هامة خاصة المصدرة للنفط ، لكن هذا لم يدم طويلا فمند شهر أكتوبر 2014 عادت الأسعار إلى التهاوي وبدأت بوادر الأزمة بالنسبة للعديد من دول العالم وعلى رأسها الجزائر ومند دلك التاريخ شهد الاقتصاد الجزائري عدة مشاكل ما أدى إلى العجز في الميزانية العامة للدولة.

[1] أبو بكر خوالد ، مرجع سابق ، ص: 198

[2] أبو بكر خوالد، مرجع نفسه ، ص ص:199-200

2-5- مضمون تعديل قانون النقد والقرض لسنة2017[1]:

إن الضغط المتزايد على الخزينة العمومية بسبب تزايد النفقات العمومية والانخفاض الكبير في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط 2014 ، أدى بالحكومة الجزائرية إلى الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات ، احتياطي العملات الأجنبية ، واللجوء إلى الاستدانة الداخلية غير أن هذه الحلول لم تكن كفيلة بمعالجة العجز الموازني في الدولة ، لذلك تم التفكير في بدائل تشريعية متمثلة في القانون 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 وهو تعديل مرحلي يطبق خلال فترة معلومة المدة .

حيث أن التغيير جاء ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية أحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وهذا من خلال المادة 45 مكرر تحرر كما يلي:[2]

المادة 45 مكرر :"بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هدا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات ، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- ✓ تغطية احتياجات الخزينة ؛
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية ، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية فترة خمس سنوات كأقصى تقدير إلى :

- ✓ استعادة توازنات الخزينة؛
- ✓ استعادة توازن ميزان المدفوعات .

تحدد آلية متابعة تنفيذ هدا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.

6. النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية [3]:

لقد قام بنك الجزائر بالتأسيس للصيرفة التشاركية من خلال النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 في العدد 73 من الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر 2018 ويعد أول خطوة في سبيل تحسين وتطوير المنظومة

---

[1] عبد الصمد سعودي و فوزي بوسدرة، **التسيير الكمي كأداة لتمويل العجز الموازني في الجزائر (2015-2018)**، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 08، العدد 13، جوان 2020، ص: 379.

[2] القانون 17- 10 المؤرخ في 11 /10/ 2017 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 2017/10/12، ص:4

[3] شويط خلدون، **أثر اقرار قانون النقد والقرض للتمويل غير التقليدي ونظام بنك الجزائر للصيغة التشاركية على الاقتصاد الوطني** مجلة السياسة المالية ،العدد 1، جوان 2020، ص:211.

القانونية للمصارف الإسلامية في الجزائر و الذي يحتوي على أهم البنود التالية :[1]

- ✓ إن البنوك عمومية كانت أو خاصة والمؤسسات المالية باختلافها سيمكنها من الآن عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها ، استجابة للطلب الكبير والقوي على حلول المصرفية الإسلامية ؛
- ✓ عرفت المادة 2 منه العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد وتخص هده العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية

المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، الاستصناع ، السلم ، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

- ✓ يشترط النظام في المادة 3 لفتح الشباك أو الشبابيك لتقديم الصيرفة التشاركية الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية ، وضمن هدا الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا وهدا ما نصت عليه المادة 4؛
- ✓ عرفت المادة 5 منه شباك المالية التشاركية بأنه:" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية "؛
- ✓ شدد النظام أن تقديم المنتجات التشاركية في البنوك يكزن ضمن "شباك أو شبابيك تحمل صفة كيان واحد " يكون مستقل ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر والفروع في البنك أو المؤسسة المالية المعنية وذلك من خلال المواد 5، 6، 7 كما شدد على أن منتجات الصيرفة التشاركية تخضع رغم هذه الاستقلالية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية في المادة11 ؛
- ✓ يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هده المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعير والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم ، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم وهي ما تبنته المادة 8، ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن"شباك المالية التشاركية" ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التموينات التي يقوم بها المصرف في المادة 9 .

[1] د. فرج الله أحلام ود.حمايدي موراد، **دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد السابع، العدد 01، أفريل 2021، ص: 265.

7. النظام 20-02 "يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية " :[1]

قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد16 بتاريخ 24 مارس سنة 2020 ، يضم هدا النظام 24 مادة .

- ✓ حددت المادة الأولى منه الهدف من إصدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، والقواعد المطبقة عليها ، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكدا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر؛
- ✓ حددت المادة الرابعة من النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية عمليات وهي المرابحة ،المشاركة ، المضاربة، الإجارة ، السلم ، الاستصناع، وحسابات الودائع والوداع في حسابات الاستثمار، وعرفت المواد التي تليها (5-12) كل واحدة منها على حدا؛
- ✓ تخضع منتجات الصيرفة الاسلامية إلى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر وفقا للمادة 13[2] ؛
- ✓ يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن تحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة ، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وفق المادة 14 [3]؛
- ✓ يتعين على البنك أو المؤسسات المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة. تكمن مهامها على وجه الخصوص ، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، وهدا ضمن المادة 15 [4]؛
- ✓ عرف شباك الصيرفة الإسلامية في المادة 17 من النظام بأنه" هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلفا حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية ، وقد شدد النظام على ضرورة الاستقلال المالي والمحاسبي لشباك الصيرفة الإسلامية"[5]؛
- ✓ يشترط هدا النظام على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية [6] .

إن هذا النظام أغفل جانبا مهما ألا وهو السيولة في المصارف الإسلامية ولتدارك ذلك أصدر بنك الجزائر

---

[1] د. حليمة بن مشيش، **تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة لتجارب بعض الدول-** أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم اقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد إسلامي، سنة 2019-2020 ، ص:216

[2] المادة 13 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020 ،ص:4 .

[3] المادة 14 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020 ،ص:4.

[4] المادة 15 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020 ،ص:4.

[5] المادة 17 من النظام 20-02المؤرخ في 15مارس2020 ،ص:5.

[6] فرج الله .أ و حمادي موراد، مرجع سابق، ص: 266.

التعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 2 افريل2020.

8. التعليمة رقم 20-03 المؤرخة في 2افريل 2020 "تعريف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية":[1]

صدرت هده التعليمة عان بنك الجزائر ودلك لتدارك النقائص التي سجلها النظام 20-02 خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية ، حيث حددت المادة الأولى منها الغرض من صدورها وهو : تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام 20-02 ، حيث تم بموجب هده التعليمة ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحدد في النظام 20-02 بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف ، وقد تضمنت المادة 60 ، والتي فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية ، لكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من أن التعليمة جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص إلا أنها لم تتضمن أي مادة حول السيولة في المصارف الإسلامية.

ثانيا: مشاكل الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري:

لقد واجه الجهاز المصرفي مشاكل عديدة أدت إلى صعوبة تطبيق الإصلاحات، يمكن أن نحصرها في مشاكل داخلية وأخرى خارجية .

1. **مشاكل داخلية** :من أهمها ما يلي:[2]

- ✓ **صغر حجم البنوك:** بالرغم من زيادة أصول ورؤوس أموال البنوك الجزائرية ،والتطور الذي طالها فلا أنها تعاني من صغر حجمها مقارنة مع مثيلاتها العربية والأجنبية ، هدا ما أدى إلى الاندماج البنكي من اجل تقوية وتعزيز مكانتها ؛
- ✓ **فقدان الاحترافية في ممارسة العمل المصرفي:** سواء تعلق الأمر بواقع سياسة جمع الودائع أو سياسة منح القروض؛
- ✓ **عدم فعالية الجهاز المصرفي:** على المستويين المالي والاقتصادي؛
- ✓ **هيكلة ملكية البنوك العمومية والتركيز في نصيبها:** إذ أن القطاع العام يسيطر على هيكل ملكية البنوك ومساهمة الدولة في رأسمالها بالكامل ، ما أدى إلى استحواذ البنوك العمومية على إجمالي الأصول المصرفية (ظاهرة التركيز المالي)، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف المنافسة ؛
- ✓ **مشكلة القروض المتعثرة:** بسبب السياسة الإقراضية التوسعية المنتهجة من طرف البنوك الجزائرية ، تولدت ظاهرة القروض المتعثرة ، هذا ما أدى إلى عرقلة النشاط المصرفي وفقدان القدرة على استرجاع القروض؛
- ✓ **ضعف استخدام التكنولوجيا:** يحتاج الجهاز المصرفي إلى ضرورة تطبيق البرامج والتكنولوجيات العصرية ، وهدا لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى المحلي و الدولي؛

---

[1] د.حليمة بن مشيش، مرجع سابق، ص:217.

[2] بلعايش ميادة، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر –فرنسا** مرجع سابق، ص ص :168-169 -170.

- ✓ **ضعف سياسة إدارة المخاطر:** لا تزال البنوك الجزائرية تتعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية ، مما يصعب عليها إدارة وتجنب الأزمات المالية المفاجئة؛
- ✓ **نقص الإطارات البشرية ذات كفاءة:** وهذا ناتج عن ضعف التكوين القاعدي وبطئ عملية التأهيل ما يؤدي إلى الاستمرارية في التعامل بالأساليب والطرق التقليدية ضف إلى ذلك نقص المحفزات وكثرة المشاكل المهنية ؛
- ✓ **ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي:** الجهاز المصرفي بحاجة إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة يتم من خلالها تامين السيولة وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ضف إلى ذلك فالسوق المالي الجزائري (البورصة) حديثة النشأة تتسم بقلة المعاملات .

2. **مشاكل خارجية:** تتمثل المشاكل الخارجية التي تواجهها إصلاحات الجهاز المصرفي في التطورات والتغيرات الحاصلة على مستوى الساحة الدولية ، هدا ما من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على قدرةالبنوك التجارية في أداء مهامها ويمكن أن نوجزها فيما يلي[1] :

- ✓ **ظاهرة العولمة:** تعني عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر مباشرة على أداء البنوك التجارية ، إيجابا وهذا بزيادة حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك ، وإما سلبا ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة
- ✓ **ظاهرة البنوك الإلكترونية:** تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى والذي يتوجب على الجهاز المصرفي مواجهته بجدية ، إذ تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع وحتى في أيام العطل ومن أي مكان ؛
- ✓ **الالتزام بالاتفاقيات الدولية:** حيث يجب على البنوك الجزائرية الالتزام بما جاء في اتفاقيات بازل كنسبة الملاءة المالية (معيار كفاية رأس المال) من جهة والالتزام بتحرير القطاع المصرفي من جهة أخرى[2].

المطلب الثالث : واقع المنظومة المصرفية الجزائرية خلال الفترة الراهنة

عرف النظام المصرفي عدة إصلاحات مند الاستقلال وإلى يومنا هذا، ولقد ساهمت في تبلور الشكل المعاصر لهيكل الجهاز المصرفي الحالي والمتكون أساسا من بنك الجزائر؛ ومجموع المصارف ؛ والمؤسسات المالية ؛ ومكاتب التمثيل .

[1] مليكة زغيب ، وحياة نجار، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات ،الشلف الجزائر يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص ص:404-405 .

[2] بلعايش ميادة، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر –فرنسا**، مرجع سابق، ص: 72.

الفرع الأول : الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي من ثلاث قطاعات رئيسية، متمثلة في البنوك التجارية، والمؤسسات المالية إضافة إلى مكاتب التمثيل ويقف البنك المركزي أعلى الهرم، وهذا ما جاء ذكره في الموقع الرسمي لبنك الجزائر على النحو التالي:[1]

أولا: بنك الجزائر يسمى البنك المركزي أو بنك الجزائر وهو يمثل أعلى هرم النظام المصرفي الجزائري .

ثانيا: البنوك التجارية يتكون النظام المصرفي من مجموعة من البنوك منها العمومية ، الخاصة، و المختلطة ، وقد جاء ذكرها في الموقع الرسمي لبنك الجزائر على النحو التالي:

الجدول رقم01: قائمة البنوك التجارية العاملة في الجزائر (03 جانفي 2021)

	البنوك العمومية	**البنوك الخاصة والمختلطة**
البنوك التجارية	البنك الخارجي الجزائري	بنك البركة الجزائري
	البنك الوطني الجزائري	ABC بنك
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	نتيكسس الجزائر
	بنك التنمية المحلية	سوسييتي جنرال الجزائر
	القرض الشعبي الجزائري	سيتي بنك الجزائر
	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	البنك العربي الجزائر
		بي .ن.بيباريباس الجزائر
		تربست بنك الجزائر
		بنك الخليج الجزائر
		بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
		فرنسا بنك الجزائر
		مصرف السلام الجزائر
		إتش.إس.بي.سي الجزائر

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر تاريخ الإطلاع 2021/04/26.

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank-of algeria.dz

ثالثا: المؤسسات المالية

توجد في الجزائر مؤسسات مالية عاملة ونميز بين نوعين مؤسسات مالية عمومية وأخرى خاصة ، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 02: قائمة المؤسسات المالية العاملة في الجزائر (03 جانفي 2021)

المؤسسات المالية العامة	المؤسسات المالية الخاصة
الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية	الصندوق الوطني للاستثمار
الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف	
شركة إعادة التمويل الرهني	
الشركة العربية للإيجار المالي	
المغاربية للإيجار المالي	
الشركة الوطنية للإيجار المالي	
إيجار للإيجار المالي الجزائر	
الجزائرية للإيجار	

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر تاريخ الاطلاع 2021/04/26.

رابعا : مكاتب التمثيل

قدم بنك الجزائر من خلال موقعه الرسمي بإحصاء مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية بالجزائر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: قائمة مكاتب التمثيل بالجزائر (03 جانفي 2021)

مكاتب التمثيل بالجزائر
BRITISH ARAB COMMERCIAL BANK
UNION DES BANQUES ABABES ET FRANCAISE
CREDIT INDUSTRIEL ET COMMERCIAL
BANCO SABADELL
MONTE DEI PASCHI DI SIENA
CAIXABANK « Espagne »

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر تاريخ الإطلاع 2021/04/26.

الفرع الثاني :واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا ملحوظا على المستويين الدولي والمحلي ، وهذا ما دفع بالبنوك التجارية للولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية معتمدة في ذلك أساليب مختلفة تضمن المرور من نظام ربوي إلى نظام إسلامي ، يعمل بقواعد الشريعة الإسلامية .

أولا: تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر

"لقد ساهمت الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 في تحول هيكل النظام المصرفي الجزائري فبعد ما كان ملك للدولة أصبح مختلط ، وهدا من خلال ممارسة البنوك الوطنية والخاصة لنشاطها وفق القوانين المعمول بها ، وهدا ما عجل بظهور مصارف خاصة ،من بينها مصارف خاصة ذات طبيعة إسلامية"[1] .

وتستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مصارف وفروع مؤسسات مالية إسلامية ونوافذ لمصارف محلية وهي كالآتي [2]:

- ✓ بنك البركة الجزائري والذي تأسس سنة 1991 وهو أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر؛
- ✓ بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية سنة 2008 وهو ثاني مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية .

ثانيا: تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف الخاصة الجزائرية

تعرف النوافذ "الشبابيك" الإسلامية على أنها " كيان مالي مملوك لبنك تقليدي ، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات أو استثمارها، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولديه هيئة شرعية تفتي وتراقب أعماله"[3]

ولقد انتشرت فكرة فتح الشبابيك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في المصارف الخاصة العاملة بالجزائر وذلك نظرا للإقبال الكبير عليها من طرف العملاء والذين لا يرغبون في التعامل مع المصارف الربوية ، ومن أبرز هذه التجارب: [4]

- ✓ بنك الخليج والذي تأسس سنة 2003 والتابع لشركة مشاريع الكويت القابضة ، حيث يقدم خدمات مصرفية توافق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه؛

---

[1] بن عيسى بن علية، قريش عبد القادر ، **الصيرفة الاسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر (مع الاشارة لبنك البركة الجزائري)**، 2018، ص :267

[2] بوعيطة عبد الرزاق، **واقع وافاق مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 9 العدد3، سنة 2018، ص:248

[3] بن عيسى بن علية، قريش عبد القادر، المرجع نفسه، ص: 268

[4] فرج الله أحلام ،حمايدي موراد، مرجع سابق، ص: 264

- ✓ بنك تريست الجزائر أطلق هو كذلك نافذة إسلامية في 2016 توفر لعملائه حلول تمويلية وفق الصيغة الإسلامية ؛
- ✓ كما أن الفرع الجزائري للمجموعة المصرفية الفرنسية باريبا الجزائر أعلنت عن منتجات إسلامية في انتظار موافقة ببنك الجزائر لإطلاقها في السوق.

ثالثا: مستجدات النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية الجزائرية

لقد تواصلت جهود الجزائر في تبني صيغ التمويل الإسلامي ففي سنة 2017 سمحت الحكومة الجزائرية لثلاث بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 وهي: القرض الشعبي الجزائريCPA،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، وبنك التنمية المحلية BDL ،إلا أنه لم يتم الفتح الفعلي لها نتيجة الغموض القانوني والتنظيمي الذي كان يكتنفها [1].

وفي سنة 2018 ثم الإعلان عن تبني صيغ مصرفية إسلامية تشاركية بناءا عن النظام 18-02 المؤرخ في 2018/11/14 غير أنه بقي حبر على ورق إلى غاية صدور النظام 20-02 الصادر بتاريخ 03/15/ 2020الخاص بالصيرفة الإسلامية والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بذلك والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال اطلاعنا على المراجع والبحوث العلمية والتي تناولت ولو جزء من موضع بحثنا ارتأينا أن نتناول بعض من هده الدراسات وإدراجها كدراسات سابقة بالتطرق إلى أهدافها وأهميتها وكدا النتائج المتوصل إليها ضف إلى القيمة المضافة للبحث .

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات السابقة

1. **دراسة الدكتور أبو بكر خوالد ، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه مجلة العلوم السياسية والقانون العدد 07 فبراير 2018 ، المجلد 02 تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أبرز إصلاح بنكي عرفته الجزائر ألا وهو قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14، ولقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي مناقشا النقاط التالية: مضمون وأهداف النقد والقرض ، وأبرز التعديلات الطارئة عليه ، خاصة تعديل سنة 2017، تقييم القانون من حيث نقاط القوة والضعف وخلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من كل الإيجابيات التي جاء بها قانون النقد والقرض إلا أنه لايزال يعاني من أوجه القصور التي تستوجب التعديل مستقبلا.
2. **دراسة بن مشيش حليمة ، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة لتجارب بعض الدول –جامعة فرحات عباس سطيف 1 (2019-2020):** هدفت هذه الدراسة لتقديم أسس

[1] ط/د عزة إكرام ،د /بلدغم فتحي ، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 3، العدد1 ص: 86.

تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهذا من خلال التعرف على أساسيات الصيرفة الإسلامية وعرض طبيعة النظام المصرفي الجزائري وواقع الصيرفة الإسلامية فيه ،إذ انه وفي ظل التطور الكبير للصيرفة الإسلامية والاتجاه العالمي لتبنيها، نجد أن بعض الدول اختارت التحول التام لنظام مصرفي إسلامي كالسودان ومنها من اختار النظام المصرفي المزدوج كماليزيا ومنها من اختار الترخيص للمصارف الإسلامية كالأمارات العربية المتحدة ، ومنها من سمح للمصارف الإسلامية بالنشاط ولكن في ظل نظام مصرفي تقليدي عن طريق فتح نوافذ إسلامية كحال الجزائر .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن تبني الصيرفة الإسلامية يرتكز على أطر مهمة أبرزها الإطار القانوني والرقابي، والشرعي، والتنظيمي. وعلى ضوء دلك فإن تبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل نظام مصرفي مزدوج يتطلب تحسين الإطار القانوني و إعادة النظر في العلاقة بين المصارف وبنك الجزائر وتحسين الإطار الشرعي وتوفير المؤسسات والهيئات الداعمة للصيرفة الإسلامية.

3. **دراسة شويط خلدون، أثر إقرار قانون النقد والقرض للتمويل غير التقليدي ونظام بنك الجزائر للصيغة التشاركية على الاقتصاد الوطني ، مجلة السياسة المالية العدد 1 جوان 2020:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وإقرار أثر التمويل غير التقليدي عن طريق تعديل قانون النقد والقرض وإضافة المادة 45 مكرر الذي أدى إلى ظهور آثار سلبية على الاقتصاد الوطني أهمها ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية من دون تغطية كما أدت أيضا إلى آثار إيجابية من أهمها سد عجز الموازنة لسنوات 2017-2018-2019 جزئيا إضافة إلى سداد الدين الداخلي، كما هدفت الدراسة أيضا إلى عرض بنك الجزائر للصيغة التشاركية عن طريق النظام 18-02 الذي أسس للصرافة الإسلامية، هذا الأخير الذي يتعارض مع قانون النقد والقرض والدي يحتاج إلى أحكام خاصة لتنظيمها.
4. **دراسة مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط** ،جامعة محمد **بوضياف مسيلة ، سنة 2020:** تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالأسواق النفطية وتطورات أسعارها بالإضافة إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية لما لها من أهمية بالغة وذلك من خلال التعرض لأدواتها وأهدافها واهم الآليات التي اعتمدها البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية لمواجهة تقلبات أسعار النفط .
5. **دراسة فرج الله أحلام وحمايدي موراد ،دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية(2018-2020)،مجلة البشائر الاقتصادية المجلد السابع ،العدد 01 ،أفريل 2021:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في الجزائر ومحاولة تقييم أداء بنكي البركة والسلام، محاولة تحليل واقع الإصلاحات المصرفية في الجزائر المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية، وإبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحول للمصرفية الإسلامية وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك طلب متزايد من العملاء على الخدمات المقدمة من طرف المصارف

الإسلامية والتي تتلاءم مع ثقافتهم ومعتقداتهم الدينية بعيدا عن الفوائد الربوية ، دعم الصيرفة الإسلامية باللجوء لطرح الصكوك الإسلامية لتعبئة المدخرات وتمويل المشاريع العمومية لمواجهة مشكلة تراجع مدا خيل البلاد بسبب تراجع أسعار النفط، إصدار قانون يعدل قانون النقد والقرض يبين فيه المواد الأساسية الخاصة بالنوافذ والبنوك الإسلامية ، يحدد من خلاله العلاقة الرقابية مع البنك المركزي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث

ما يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أن كل دراسة من هذه الدراسات ناقشت مشكلة محددة لها علاقة جزئية بموضوع دراستنا الحالية ، فلقد شكلت لنا قاعدة اعتمدناها من أجل التوسع في بحثنا من خلال النتائج المتحصل عليها.

فجل الدراسات السابقة تعرضت للنظام المصرفي الجزائري، فدراسة أبو بكر خوالد تناولت قانون النقد والقرض بالتفصيل والتعديلات الطارئة عليه وخاصة التعديل 17-،10 ومنها ما كان أخص كدراسة كل من **شويط خلدون** التي عنيت بسياسة التمويل غير التقليدي وبالصيغة التشاركية ، ودراسة **فرج الله أحلام وحمايدي موراد** التي عنيت بأفاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، أما دراسة **مليكة نجاعي** التي تناولت أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها ألمت بجميع الجوانب التي تناولتها هذه الدراسات منتهجة للمنهج الوصفي في الفصل الأول أما الفصل الثاني فقمنا بدراسة تحليلية نقدية .خلال الفترة 2000-2019

خلاصة الفصل الأول:

إن النظام المصرفي الجزائري وكغيره من النظم المصرفية العالمية، مر بعدة مراحل كانت أولها مرحلة الاستعمار أين كان النظام المصرفي تابع للنظام الفرنسي، تلتها مرحلة ما بعد الاستقلال أين عملت فيها الجزائر على تأسيس نظام مصرفي جديد وإقامة بنوك عمومية منها ما استحدث ومنها ما كان ناتج عن تأميم بنوك أجنبية ، وقد واصلت الجزائر عصرنه نظامها المصرفي ،إلى غاية صدور أهم قانون ألا وهو قانون النقد والقرض 10/90 وما تلته من إصلاحات إلى غاية يومنا هذا ، وذلك من أجل وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار جديد يعيد للبنوك دورها ومكانتها.

الفصل الثاني

تقييم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

تمهيد:

إن بنك الجزائر يتصدر هرم السلطة النقدية في البلاد، فاعتباره المسؤول الأول على رسم وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بالتحكم في الكتلة النقدية المتداولة عن طريق مجموعة من الأدوات وذلك حسب وضعية وحالة السوق وكذا النظام السائد أنا ذاك.

ومنه فقد تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين

تناولنا في المبحث الأول تحليل تطورات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) ،فتطرقنا إلى ماهية السياسة النقدية وواقعها في الجزائر في ظل الإصلاحات وكذلك تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة ؛

أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000–2019) ،ففي المطلب الأول تناولنا تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (2000–2019)،أما في المطلب الثاني فتناولنا تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة .

المبحث الأول: تحليل تطورات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

تعد السياسة النقدية وسيلة فعالة في نجاح الاقتصاد،فهي بمثابة القلب النابض له، فهي تسعى للحفاظ على المستوى العام للأسعار لتفادي الوقوع في التضخم ،الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى وحدوث اختلال في التوازنات الداخلية، لدلك أصبح من الضروري على السلطة النقدية في البلاد تبني سياسة نقدية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة .وهذا ما سعت إليه الجزائر ابتداء من سنة 2000 الى يومنا هذا بغية الوصول إلى الاستقرار النقدي والاقتصادي.

المطلب الأول :ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية في البلاد، وذلك بإتباع إحدى توجهاتها حسب الوضع الاقتصادي السائد ، واستعمال مختلف أدواتها من اجل بلوغ الأهداف المسطرة.

الفرع الأول:تعريف السياسة النقدية وأنواعها

أولا: تعريف السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية عند العديد من الاقتصاديين فكل عرفها من وجهة نظره :

1. فقد عرفها الاقتصادي PATAT على "أنها العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة"[1].
2. أما الاقتصادي George Paniente فعرفها على أنها " مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد ، وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف "[2].
3. وعرفها الاقتصادي Eizing على أنها "السياسة النقدية التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت أهداف نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات النقدية التي تهدف للتأثير في النظام النقدي"[3].

ومنه فالسياسة النقدية هي جملة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه وهذا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في البلد.

ثانيا :أنواع السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن أن نميز بين نوعين للسياسة النقدية حسب حالة النشاط الاقتصادي وهما[4]:

---

[1] بن عزة اكرام ، شليل عبداللطيف ، **تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04، العدد02، سنة 2018، ص: 180

[2] دحماني أمال ، رشيد سالمي، **تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 02 ، العدد 03 سنة 2019، ص: 131.

[3] علام أسماء ، علام فاطمة ، **واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017** ، مجلة التمكين الإجتماعي ، المجلد 02 ، العدد03، سبتمبر 2020، ص: 452.

[4] علام أسماء ، علام فاطمة ، مرجع نفسه ، ص: 453.

1. **السياسة النقدية التوسعية:**يتم إتباعها في حالة الركود الاقتصادي (حالة انكماشية) الناتجة عن زيادة العرض مقارنة بالطلب، وهذا ما يدفع البنك المركزي للتدخل لغرض إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة المعروض النقدي لإعادة التوازن بين العرض والطلب بهدف تضييق الفجوة الانكماشية باستخدام :
   - ✓ تخفيض سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني بغية زيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية.
   - ✓ تخفيض معدل الفائدة لتشجيع إقبال الأفراد على طلب القروض
   - ✓ عمليات السوق المفتوحة والتي يدخل البنك المركزي من خلالها كمشتري للسندات الحكومية من أجل زيادة وضع كمية أكبر للنقود في السوق.
2. **السياسة النقدية الانكماشية:** يتم إتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي (حالة تضخمية) الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة بالعرض، مما يستدعي تدخل البنك المركزي للتقليل من كمية النقود المتداولة ، ولهذا الغرض يقوم البنك المركزي بعكس ما يقوم به في الحالة الانكماشية من خلال :
   - ✓ الرفع من معدل الفائدة للتقليل من الطلب على النقود؛
   - ✓ الدخول في السوق المفتوحة كبائع للسندات الحكومية بغرض امتصاص الكتلة النقدية المتداولة ؛
   - ✓ الرفع من معدل الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني من أجل التقليل من النقود المتداولة في الاقتصاد.

الفرع الثاني : أهداف وأدوات السياسة النقدية

للسياسة النقدية دور مهم في النشاط الاقتصادي وهده الأهمية تتبع من أهمية الأدوات المستعملة وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولا: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. **تحقيق استقرار الأسعار:**هو أهم أهداف السياسة النقدية ، إذ أن كل الدول تسعى لتجنب التضخم والسيطرة على مستوى الأسعار ومن ثمة تحقيق التوازن والاستقرار النقدي والاقتصادي؛
2. **المساهمة في تحقيق هدف التشغيل الكامل:**السلطات النقدية تسعى لزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزيد الطلب الفعال، وبذلك يزداد الاستثمار والتشغيل؛
3. **المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:** تستهدف السياسة النقدية في هده الحالة التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، و ذلك حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق معدلات نمو متزايدة باستمرار؛
4. **العمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة** :إن التقليل من حجم الائتمان والطلب المحل يؤدي إلى خفض حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال

[1]روشو عبد القدر، **فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2018**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد 03، سنة 2020، ص: 37.

على شراء السلع الأجنبية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهذا ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

ثانيا:أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية هي الآليات المستخدمة من طرف السلطات النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي بما يتماشى والأهداف المسطرة، وهي تختلف بين أدوات مباشرة (كيفية)، وأدوات غير مباشرة (كمية) وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1. **الأدوات غير مباشرة (الكمية):**[1] يطلق عليها عادة صفة تقليدية وتستهدف التأثير على حجم النقد والائتمان المصرفي ونذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ **سعر إعادة الخصم:** هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك التجارية للحصول على أموال، من أجل تدعيم احتياطاتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة؛
- ✓ **نسبة الاحتياطي الإجباري:** يستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتأثير على حجم، وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، وهذا بتوسيعه أو تقييده، وذلك حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد. فيعمل البنك المركزي على زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أثناء فترة التضخم وعلى العكس تمام يسعى البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة في حالة الكساد بهدف تشجيع البنوك على التوسع في الائتمان.
- ✓ **عمليات السوق المفتوح:** المقصود بها قيام البنك المركزي بتزويد أو سحب النقود من الجهاز المصرفي، وذلك عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية في السوق، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

2. **الأدوات المباشرة**

بالإضافة للأدوات المباشرة هناك أدوات أخرى يتبعها بنك الجزائر للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات نذكر منها:[2]

- ✓ سياسة تأخير القروض
- ✓ السياسة الائتمانية للقروض
- ✓ وضع حد أقصى لسعر الفائدة.

---

[1] رشام كهينة ،جميل أحمد، **فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي دراسة تحليلية** ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 5، العدد 1، سنة 2019، ص: 331.

[2] عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقفل، **قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، المجلد10 ، العدد01 ،سنة 2021 ص ص:216 217

3. **الأدوات الأخرى:**[1]

تستخدم هذه الأدوات في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق ومن أهمها:

- ✓ النسبة الدنيا للسيولة؛
- ✓ الودائع المشروطة من اجل الاستيراد؛
- ✓ قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية؛
- ✓ التأثير والإقناع الأدبي.

المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية فالجزائر ظل الإصلاحات خلال الفترة 2000-2020

قبل التطرق لواقع السياسة النقدية خلال فترة الدراسة يجب علينا معرفة بأن السياسة النقدية مرت بمرحلتين مرحلة ما قبل صدور قانون النقد والقرض بحيث لم تكن هناك صرامة في تطبيقها إضافة إلى ذلك قلة عائدات المحروقات ، تدهور قيمة العملة ،وضعف الاستثمارات الأجنبية ،أما المرحلة الثانية فهي التي تزامنت مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 بتاريخ 1990/4/14 الذي جاء ليبرز دور السياسة النقدية [2].

عرف الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 تغيرات وإصلاحات مختلفة ، تزامنت مع تحسن الوضعية الاقتصادية وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط ،أما في الجانب النقدي فانتقل النظام المصرفي إلى حالة فائض في السيولة ،إذ عرفت السياسة النقدية تغييرا وهدا بإجراء تعديلات على قانون النقد والقرض، جعلتها تشهد خلال هده الفترة نقلة نوعية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسلطات النقدية في البلاد قامت بمجموعة من التعديلات نذكر منها: [3]

- ✓ إصدار الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ، والذي مس الجانب الإداري لتسيير بنك الجزائر دون المساس بمحتوى القانون ، إذ فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقض والقرض ،وهدا من أجل تعزيز استقلالية بنك الجزائر؛
- ✓ التعليمة رقم 02-2002 المؤرخة في 11 افريل 2002 والمتضمنة إدخال أداة استرجاع السيولة في السوق النقدية، وهي أداة جديدة للسياسة النقدية غرضها امتصاص فائض السيولة ؛
- ✓ الأمر 03-11 المؤرخ في 26 اوث 2003 وأهم ما جاء به هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية وخصوصية وضع الجهاز المصرفي الذي كان يعاني من الضعف والذي تزامن مع فضيحة الخليفة وتفشي ظاهرة اختلاس الأموال ؛

---

[1] بن سماعين مراد، رحماني سمير، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر 2000-2019**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص ص: 228- 229.

[2] لهشمي عبد الكامل، وحطاب موراد، **أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد10، العدد 02، السنة 2021، ص:568

[3] لهشمي عبد الكامل، وحطاب موراد، **مرجع نفسه**، ص ص:569- 570.

- ✓ القانون 04-01 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية والمقدر ب2.5 مليار دج، و500 مليون للمؤسسات المالية يليه القانون04-02 بتاريخ 04 مارس2004 والمتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر والذي يتراوح معدله بين 0٪ و15٪ كحد أقصى ويليه القانون 04-03 المؤرخ بتاريخ 4 مارس2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حيث من خلاله يلزم إيداع علاوة نسبية مقدرة ب1٪ من إجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين في حال عدو إمكانية الحصول على ودائعهم؛
- ✓ التعليمة 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 والمتعلقة بتسهيله الودائع، والتي يمكن ان تلجأ إليها المصارف عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة مقابل مكافئة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا ويتغير حسب تقلبات السوق وهيكل الودائع؛
- ✓ التعليمة رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمة 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث حدد معدل الاحتياطي الإجباري ب8٪ من الوعاء المحدد ،أما معدل مكافئة الاحتياطات الإجبارية حدد ب0.75٪ طبقا للتعليمة 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008ا المعدلة والمتممة للتعليمة 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية؛
- ✓ النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها ، حيث تم تعزيز الإطار ألعملياتي للسياسة النقدية ؛
- ✓ الأمر 10-04 المؤرخ في 26اوث 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح السياسة النقدية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم؛
- ✓ التعليمة 02-13 المؤرخة في 23افريل2013 المعدلة والمتممة للتعليمة 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 12٪؛
- ✓ التعليمة 03-20116 المؤرخة في 25 افريل 2016 المعدلة والمتممة للتعليمة 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث يحدد معدل الاحتياطيات الإجبارية ب8٪ من وعاء الاحتياطيات الإجبارية ؛[1]
- ✓ صدور القانون 17-10بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض هدا التعديل طرأ على مادة واحدة هي المادة 45 مكرر والتي تقر باستحداث أداة جديدة للتمويل تعرف بسياسة التمويل غير التقليدي (السياسة الكمية)[2]؛

[1] التعليمة 03-20116 المؤرخة في 25 افريل2016.

[2] القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر2017.

- ✓ التعليمة 02-19 المؤرخة في 05 ديسمبر 2019 المعدلة والمتممة للتعليمة 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث يحدد معدل الاحتياطات الإجبارية ب10٪ من وعاء الاحتياطات الإجبارية [1].

المطلب الثالث: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

يتميز الاقتصاد الجزائري في هده الفترة بوفرة مالية ما سبب تزايد في كمية النقود في السوق وللقضاء على التضخم قام بنك الجزائر باستخدام أدوات السياسة النقدية لامتصاص الكتلة الزائدة من خلال معدل الخصم، الاحتياطي الإجباري ،وسياسة السوق المفتوحة ،كما أنه قام باستحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية.

الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم:[2]

يعتبر معدل إعادة الخصم من أهم أدوات السياسة النقدية، يستعمل من قبل بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنك التجاري في منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ أن بنك الجزائر وقبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 كان يتعامل مع القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض، ويطبق معدل إعادة خصم بكل قطاع ولكن مند سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل الخصم والذي يتم تغييره كل سنة تقريبا ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، ويقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض مختلف التوقعات الخاصة بتطور المجاميع النقدية والقرض مع بداية كل سنة وفي نفس الوقت يقترح أدوات السياسة وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

والجدول التالي يوضح لنا تطورات معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2019)

جدول رقم 04: تطور معدل إعادة الخصم الفترة (2000-2019)

يحسب ابتداء من	إلى غاية	معدل إعادة الخصم
2000/01/27	2000/10/21	٪ 7.5
2000/10/22	2002/01/19	٪ 6.5
2002/01/20	2003/05/31	٪ 5.5
2003/06/01	2004/03/06	٪ 4.5
2004/03/07	2016/09/30	٪4
أكتوبر 2016	أفريل 2017	٪3.5
ماي 2017	حتى2019	٪ 3.75

المصدر: بنك الجزائر ، **النشرة الإحصائية الثلاثية** لسنة 2019 الثلاثي الرابع ، رقم :49 ،مارس2020 ،ص19.

[1] التعليمة 02-2019 المؤرخة في 05 ديسمبر 2019.

[2] دحماني أمال ،رشيد سالمي، **تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 02، العدد03 ، سنة 2019 ، ص: 134.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي إذ أنه في سنة 2000 كان يقدر ب 7.5 ٪ لينخفض إلى 6.5 ٪ سنة 2002 ، وذلك بسبب الحالة المالية المرتاحة للبنوك وعدم لجوء هذه الأخيرة بكثرة إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض إلى أن وصل إلى 5.5٪ سنة 2003 وإلى غاية 4.5 ٪ سنة 2004 ويرجع سبب هدا التخفيض إلى انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته ضف إلى ذلك محاولة السلطات النقدية إتباع سياسة توسعية لتشجيع الاستثمار.واصل معدل إعادة الخصم الانخفاض إلى حدود 4٪ حتى سبتمبر من سنة 2016 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك ما أدى بها إلى الإحجام عن خصم ما لديها من أوراق لدى بنك الجزائر والثبات النسبي في معدل التضخم،واستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض إلى أن وصل إلى 3.5 ٪ في الفترة الممتدة من أكتوبر 2016 افريل 2017 وهدا بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم وهدا بسبب نقص السيولة المصرفية من جراء انخفاض أسعار النفط ومحاولة بنك الجزائر لإعادة السيولة للجهاز المصرفي لتمويل الاقتصاد الوطني، ليرتفع بعد ذلك مسجلا نسبة تقدر ب3.75 ٪ابتداء من ماي 2017 إلى يومنا هدا في محاولة من بنك الجزائر لامتصاص السيولة والتقليل من التضخم.

والشكل التالي يبين تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2019)

الشكل رقم01: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2019)

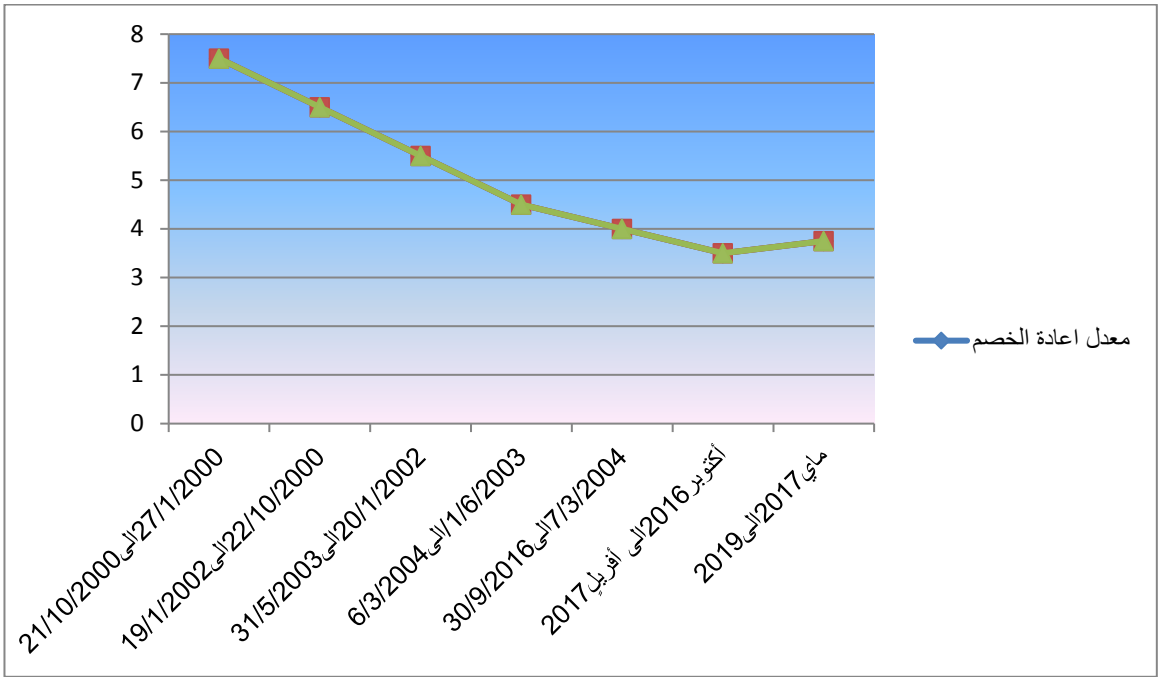

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

الفرع الثاني: تطور معدل الاحتياطي الإجباري

من خلال قانون النقد والقرض حددت صلاحيات بنك الجزائر نسبة الاحتياط الإجباري بقيمة لا تتعدى 28٪ إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا[1]، وكل نقص في قيمة الاحتياطي الإجباري لأي بنك يعرضه لغرامة يومية بمعدل 1٪ من هذا النقص، ولقد قام بنك الجزائر وللمرة الأولى بفرض احتياطي قانوني بمعدل 2.5 ٪ من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة في أكتوبر 1994، غير أنها لم تطبق فعليا إلا في أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة للبنوك[2].

وتعد هذه الأداة مهمة باعتبارها ضمان للمودعين وأداة فعالة للسياسة النقدية والجدول التالي يوضح تطورات معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2020)

الجدول رقم 5: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2020)

الوحدة(٪)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	8
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الإجباري	9	11	12	12	12	8	12	10-8	12-10	

المصدر :من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على:

بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية** لسنة 2019 الثلاثي الرابع رقم 49 مارس 2020 ص 17 .

بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية** لسنة 2011 الثلاثي الرابع رقم 17 مارس 2012 ص 17 .

بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2008 الثلاثي الرابع رقم 5 ديسمبر 2008 ص17.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإجباري دخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2001[3] إذ بلغ 3٪، وما نلاحظه أيضا انه في تزايد مستمر حيث بلغ 4.25٪ سنة 2002 و 6.25 ٪ سنة 2003 ليصل إلى 6.5٪ سنة 2004[4] ، وحافظ على هذا المعدل ولمدة ثلاث سنوات متتالية إلى غاية سنة 2007 ليعرف ارتفاعا آخر سنة 2008 إلى 8٪ ودام إلى غاية 2010 ليبدأ في الارتفاع بوتيرة مرتفعة نسبيا

[1] مشري فريد وآخرون، **أثر الأدوات الكمية للسياسة على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة2014-2017**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، مجلد 04، عدد01، جوان 2020، ص: 22.

[2] أمال دحماني ، رشيد سالمي ، مرجع سابق ،ص ص: 135 136.

[3] التعليمة رقم (01-01) المؤرخة في 2001/06/15 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني

[4] التعليمة رقم (04-02) المؤرخة في 2004/05/12 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني

مسجلا أعلى قيمة له سنة 2013 بمعدل 12٪ ليستقر عند هذا المعدل إلى غاية افريل2016 ، ويعود سبب هده الزيادات في معدل الاحتياطي الإجباري، إلى امتصاص السيولة الزائدة وتعزيز دور السياسة النقدية في التخفيف من حدة التضخم .

غير أنه وابتداء من مايو 2016 وإلى غاية جويلية 2017 نلاحظ أن بنك الجزائر خفض معدل الاحتياطي الإجباري إلى 8٪ وهذا لغرض ضخ السيولة لإنعاش الاقتصاد الوطني أين أصبحت البنوك تعاني من عسر مالي ومحاولة من السلطات النقدية في إعادة الاعتبار للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل انهيار أسعار النفط .

وما يلاحظ أيضا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن بنك الجزائر قام برفع قيمة الاحتياطي الإجباري سنة2018 من 8٪ إلى 10٪، وفي سنة 2019 من 10٪ خلال شهر جانفي إلى 12٪ من فيفري 2019 إلى أواخر 2019.

والشكل التالي يبين تطورات معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2019).

الشكل رقم02: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001-2019)

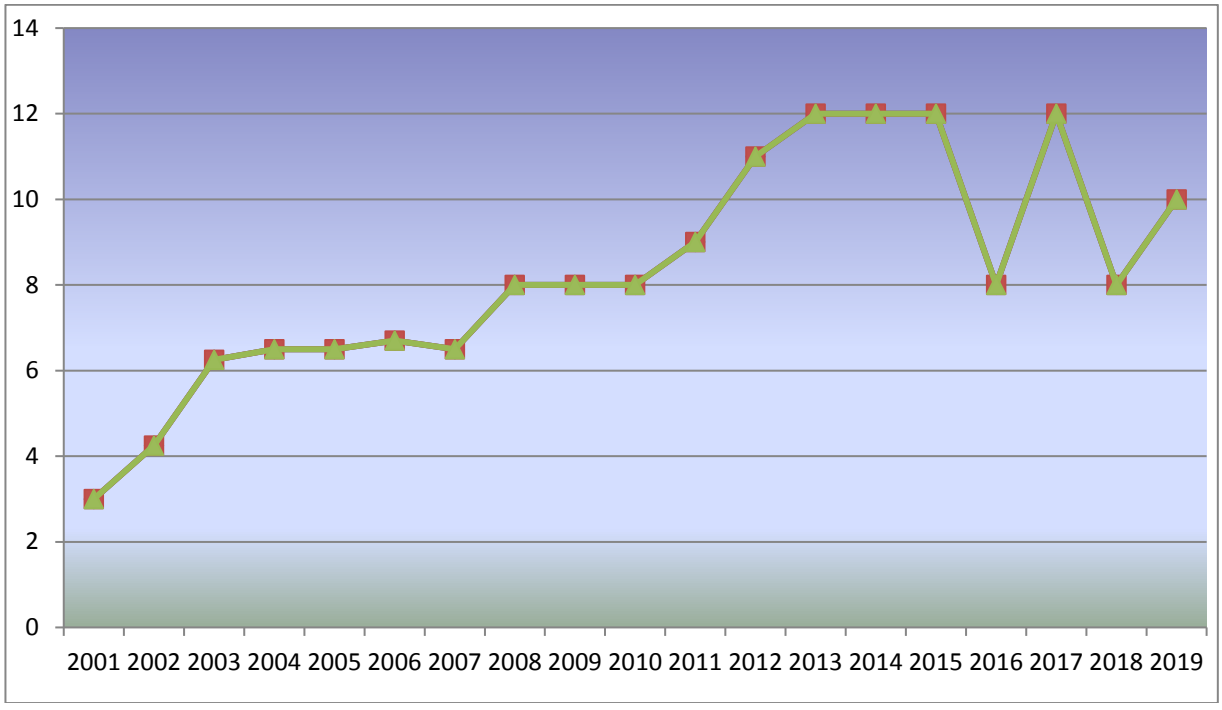

المصدر:من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

الفرع الثالث: تطور سياسة السوق المفتوحة

سياسة السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية ، وتتمثل في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وذلك بغرض شراء أو بيع السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها

للخصم أو لمنح القروض[1] . وتكون عمليات السوق المفتوحة ذات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى 12 شهر (عمليات ذات فترات نضج أطول)[2].

إذ أنه ومند سنة 2001 أين حدث فائض السيولة في السوق النقدية، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الزائدة، لكنه ومند سنة 2004 هناك جهود تبدل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، ورغم هذه الجهود إلا أن السوق المفتوحة بقيت غير مستعملة ولكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل هذه الأداة النقدية الهامة ، وهو ما تجلى في أواخر 2017 أين تم تحديد معدل قدر ب3.5٪ لسندات تستحق لفترة مابين 7 أيام ،3 أشهر ،6 أشهر و12 شهر لكن تطبيق عمليات فعلية لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر[3].

الفرع الرابع: تطور أداة استرجاع السيولة

إن المنظومة المصرفية الجزائرية وابتداء من سنة 2000 شهدت فترة من البحبوحة المالية وهذا بسبب ارتفاع العائدات البترولية، ما أدى إلى الزيادة في معدل إعادة الخصم والاحتياطات الإجبارية والسوق الحرة ، غير أن اللجوء لهذه السياسة الأخيرة خلق عديد المشاكل، فقام بنك الجزائر بإدراج هذه الأداة الجديدة (أداة استرجاع السيولة ابتداء من افريل 2002 ، وهي عبارة عن إيداع طوعي لفائض الودائع لدى بنك الجزائر وما يميزها عن الاحتياطي الإجباري أنها أكثر مرونة ويمكن تعديلها يوم بيوم ،هذا ما مكن البنوك من إمكانية تسيير السيولة، إذ أنها ساهمت بصورة كبيرة في امتصاص السيولة الفائضة وأصبحت تعتبر الأداة الأكثر فعالية خلال السنوات الأخيرة [4]. والجدول التالي يمثل تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة(2000-2016):

[1] دحماني أمال ، رشيد سالمي ، مرجع سابق، ص: 141.

[2] مشري فريد وآخرون، مرجع سابق، ص: 25.

[3] مليكة نجاعي، **تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص بنوك ومحاسبة ، سنة 2020 ،ص: 143.

[4]دحماني أمال ، رشيد سالمي ، مرجع نفسه، ص: 137

جدول رقم 06: تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة(٪)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75
معدل استرجاع السيولة لمدة3أشهر	_	_	ـــ	1.90	2	2.5	2	1.25
معدل استرجاع السيولة لمدة6أشهر	_	_	_	_	_	_	_	_
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	0.75	0.75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	_
معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	_
معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر	_	_	_	1.5	1.5	1.5	1.5	_

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر **النشرات الإحصائية الثلاثية** لسنوات 2008،2011، 2019

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، أن معدلات أداة استرجاع السيولة عرفت تغيرات مابين الارتفاع و الانخفاض، إذ أن استرجاع السيولة لمدة 7 أيام دخل حيز التنفيذ سنة 2002 وبمعدل 2.75٪ ليخفض هذا المعدل إلى 0.75٪سنة 2004، ثم تراوح مابين 1.25٪ و1.75٪ مابين سنتي 2005 و2008، ليستقر المعدل عند0.75٪ من سنة 2009 إلى سنة 2016.

أما فيم يخص معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر فقد دخل حيز التطبيق سنة 2005 بمعدل 1.90٪ ، ارتفع إلى 2٪ سنة2006 وإلى 2.5 ٪ سنة2007 واستقر عند معدل 1.25٪ من سنة 2009 إلى غاية 2016 وبخصوص معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر فقد بدا تطبيقه سنة 2005 بمعدل 1.5 ٪ ، أما عن سنة 2017 فبنك الجزائر لم يستخدم هذه الأداة وذلك بسبب انخفاض السيولة في الاقتصاد والعجز الذي تعاني منه البنوك بسبب انخفاض أسعار البترول.

والجدول التالي يبين تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الشكل رقم03: تطور معدل استرجاع السيولة خلال الفترة (2001-2016)

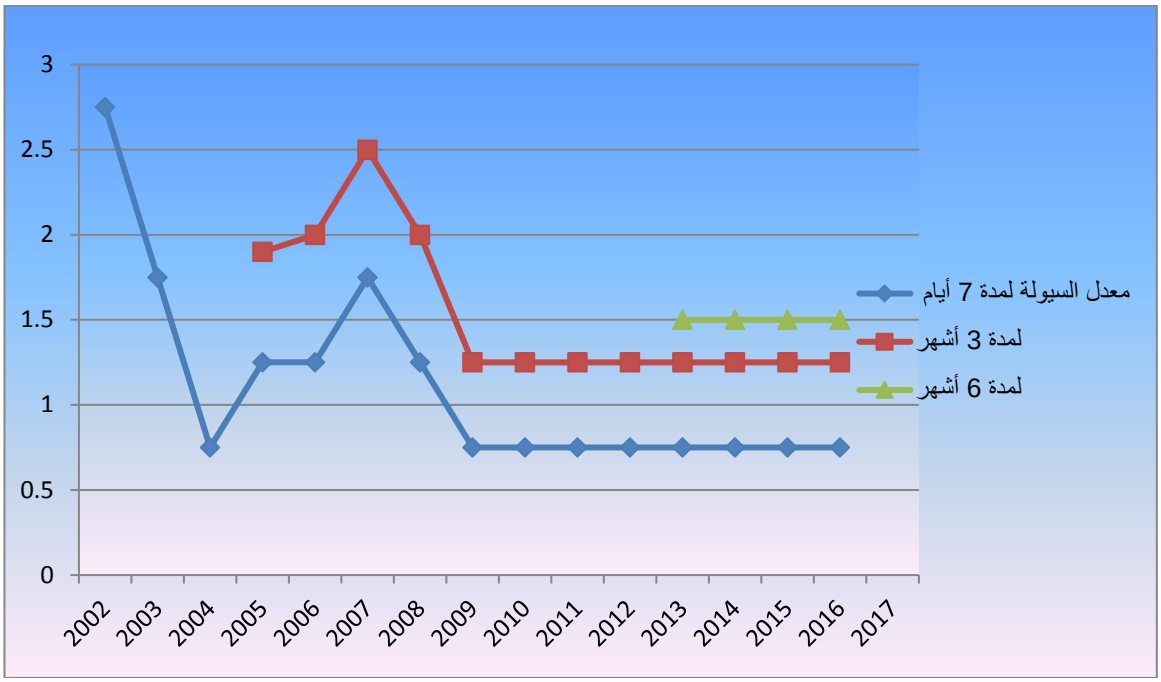

المصدر : من إنجاز الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 06

الفرع الخامس: تطور معدل تسهيلات الودائع

دخلت هذه الأداة حيز التطبيق سنة 2005 ، إذ أنها تسمح للمصارف بانجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، بحيث تقوم هذه الأداة بمنح مرونة واسعة للبنوك في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير وتعتبر الأداة الأكثر نشاطا طوال سنة 2006[1]. وتقوم هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40٪، ومن خلال آلية تسهيلات الودائع استطاع بنك الجزائر أن سيحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي مند بداية استعمالها في 2005 ، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية [2].

والجدول أدناه يبين تطور هذه الأداة في الفترة الممتدة من (2005-2020)

[1] دحماني أمال و رشيد سالمي ، مرجع سابق ، ص: 140.

[2] مليكة نجاعي ، مرجع سابق، ص: 145.

الجدول رقم 07:تطور معدل تسهيلات الودائع في الفترة(2005-2015)

الوحدة:٪

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل تسهيلات الودائع	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل تسهيلات الودائع	0.3	0.3	0.3	0	0	0	0	0

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لسنوات 2008،2011،2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل تسهيلات الودائع بلغ 0.3٪ سنتي 2005 و2006 بما قيمته 49.7 مليار دينار نهاية سنة 2005 ، ثم ارتفعت قيمتها إلى 456.7 مليار دينار أواخر سنة 2006 .ليرتفع هذا المعدل إلى 0.75٪ سنتي 2007 و2008 ، ليعود إلى معدل 0.3٪ ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2015 ، وما يلاحظ أيضا أن بنك الجزائر استغنى عن استعمال هده الأداة ابتداء من سنة 2016 .

الشكل رقم04: تطور معدل تسهيلات الودائع في الفترة(2005-2015)

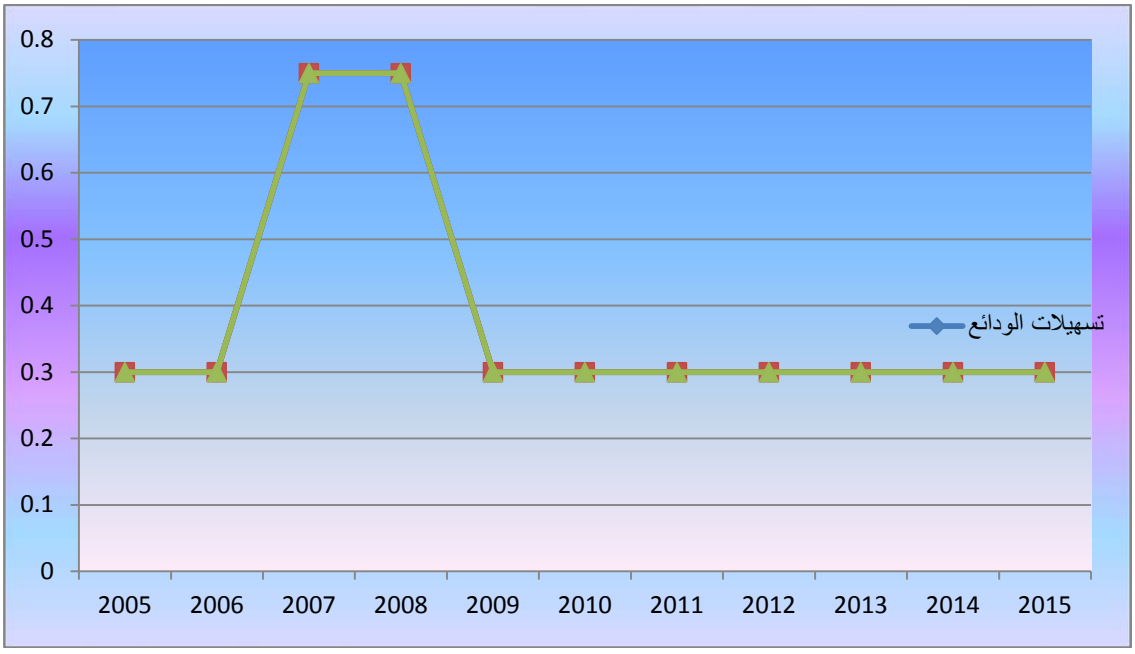

المصدر :من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (2000-2019)

تعد الكتلة النقدية ومقابلاتها من أهم مؤشرات السياسة النقدية و من العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، فقد عرفت تطورات هامة أدت بالسياسة النقدية إلى إتباع مختلف الآليات للتحكم فيها.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية

الفرع الأول: تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها

تسعى السياسة النقدية دوما لضبط الكتلة النقدية(المعروض النقدي) فتتدخل مستعملة أدواتها المختلفة للتأثير على عليها، بالاعتماد على السياسة الملائمة للظروف السائدة من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

أولا:تعريف الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها الكمية من النقود والتي تمثل كل وسائل الدفع بجميع أنواعها والتي تتحد من قبل السلطة النقدية خلال فترة زمنية معينة. أو هي كمية النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة زمنية ، ويقصد بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها باختلاف التطور الاقتصادي والاجتماعي والمصرفي[1].

ثانيا:مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من[2]:

- ✓ **الموجودات (المتاحات النقدية)M1** : وتتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية؛
- ✓ **الكتلة النقدية M2:** تعني عرض النقود بالمفهوم الواسع والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية والدولية ومثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M1الموجودات شبه النقدية والتي تتمثل في الودائع لأجل؛
- ✓ **سيولة الاقتصادM3:** تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل بعين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد،شركات التأمين ،صندوق الادخار ، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية بالإضافة إلى M2.

الفرع الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة(2000-2019)

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمعناها الواسع M2 من المتاحات النقدية والمعبر عنها بالموجودات M1 ، وأشباه النقود. والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

---

[1] عادل مختاري، امحمد بن البار، **أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL للفترة 1980-2018**، المجلد 09 ، العدد03 ،سنة 2021، ص: 51.

[2] ط/د جمال سويح، د علال بن ثابت، **فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم خلال الفترة (2000-2016)**، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد05، العدد 17، سبتمبر 2019 ، ص:113.

الجدول رقم 08: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).

الوحدة : مليار دينار

السنوات	M1	أشباه النقود	M2
2000	1048 .2	974.2	2022.4
2001	1238.5	1235.0	2473.5
2002	1416.3	1485.2	2901.5
2003	1643.5	1656.0	3299.5
2004	2165.7	1478.7	3644.4
2005	2437.5	1632.9	4070.4
2006	3177.8	1649.8	4827.6
2007	4233.6	1761.0	5994.6
2008	4964.9	1991.0	6956.0
2009	4949.8	2228.9	7178.7
2010	5638.5	2524.3	8162.8
2011	7141.7	2787.5	9929.2
2012	7681.5	3333.6	11015.1
2013	8249.8	3691.7	11941.5
2014	9603.0	4083.7	13686.8
2015	9261.1	4443.4	13704.5
2016	9407.0	4409.3	13816.3
2017	10266.1	4708.5	14974.6
2018	11404.1	5232.6	16636.7
2019	10979.2	5531.4	16510.7

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات :2019،2011،2008.

- ✓ **المرحلة (2000-2004)** :من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن الكتلة النقدية M2 في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2001 قيمة 2473.5 مليار دج ويعود هدا الارتفاع إلى زيادة الأرصدة النقدية الأجنبية ودلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، والبدأ في تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجت خلاله سياسة توسعية من أجل تحقيق معدل نمو مرتفع، والذي خصص له مبلغ قدر ب7.5

مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج[1]. أما سنة 2002 فقد بلغت الكتلة النقدية M2 قيمة 2901.5 مليار دينار ثم انتقلت إلى 3299.5مليارد ج سنة 2003 بمعدل نمو قدر ب.12.06٪ مقارنة بسنة 2002 أما في سنة 2004 فقد بلغت M2 قيمة 3644.4 مليار دينار.

- ✓ **المرحلة (2005-2009):** ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه استمرار الكتلة النقدية M2 في الارتفاع فقد بلغت سنة 2005 قيمة 4070.4 مليار دينار بسبب تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو لترتفع سنة 2006 إلى 4827.5 مليار دينار، واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع حيث قدرت ب(5994.07-6965,00-7178.20) مليار دج للسنوات 2009،2008،2007 على التوالي.
- ✓ **المرحلة(2010-2014):** ما يلاحظ خلال هذه الفترة بأن الكتلة النقدية M2 في تزايد مستمر فقد بلغ متوسط نمو M2 خلال هذه الفترة 11.4٪، فمع بداية 2010 بلغت M2 قيمة 8162.8 مليار دج بمعدل نمو قدر ب 12.05٪ واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2014 حيث بلغت 13686.8 مليار دج ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير،والشروع في تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014 الذي كلف خزينة الدولة ما يقارب 150 مليار دولار [2].
- ✓ **المرحلة (2015-2019):** شهدت هده المرحلة معدلات نمو منخفضة تتراوح بين0.13٪ و 0,8٪ خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي بسبب انهيار عائدات أسعار النفط ، لتبلغ الكتلة النقدية M2 سنة 2017 ما قيمته 14974.6 مليار دولار بمعدل نمو قدر ب8,4٪ وهذا بسبب ضخ ما قيمته 300 مليار دج في الاقتصاد بموجب المادة 53 من الأمر 03-11 و 2185 مليار دج بموجب المادة 45 مكرر من نفس الأمر المعدل والمتمم في إطار سياسة التمويل غير التقليدي[3]، أماسنتي 2018و2019 فنلاحظ ارتفاع الكتلة النقدية M2 إلى16636.7مليار دج وإلى16510.7 مليار دج وهدا بسبب سياسة التسيير الكمي (التمويل غير التقليدي).

والشكل التالي يبين تطور معدلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

[1] ط/د جمال سويح، د علال بن ثابت، مرجع سابق، ص: 114.

[2] ط/د جمال سويح، د علال بن ثابت، المرجع نفسه، ص: 114.

[3] صالح الدين سعودي ، كزار رمضان ، **انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد02، ديسمبر2020 ، ص: 456.

الشكل رقم05: تطور معدلات الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

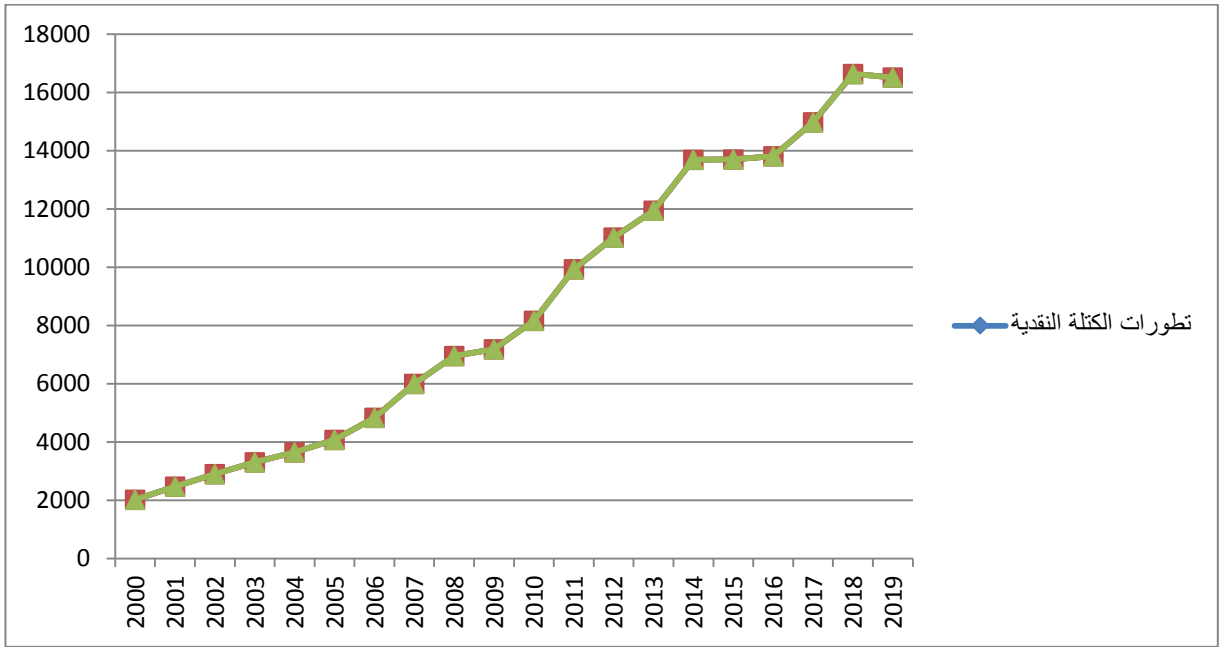

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:08

إن ارتفاع الكتلة النقدية M2 يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم والكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الجدول رقم :09.تطور معدل التضخم والكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الوحدة :٪

السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية M2
2000	0.34	2022.4
2001	4.23	2473.5
2002	1.42	2901.5
2003	4.27	3299.5
2004	3.96	3644.4
2005	1.38	4070.4
2006	2.31	4827.6
2007	3.68	5994.6
2008	4.86	6956.0
2009	5.74	7178.7
2010	3.91	8162.8
2011	4.52	9929.2
2012	8.89	11015.1
2013	3.26	11941.5
2014	2.92	13686.8
2015	4.78	13704.5
2016	6.40	13816.3
2017	5.59	14974.6
2018	4.27	16636.7
2019	1.95	16510.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

والشكل التالي يبين تطورات معدل التضخم خلال الفترة(2000 2019).

الشكل رقم06 :تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

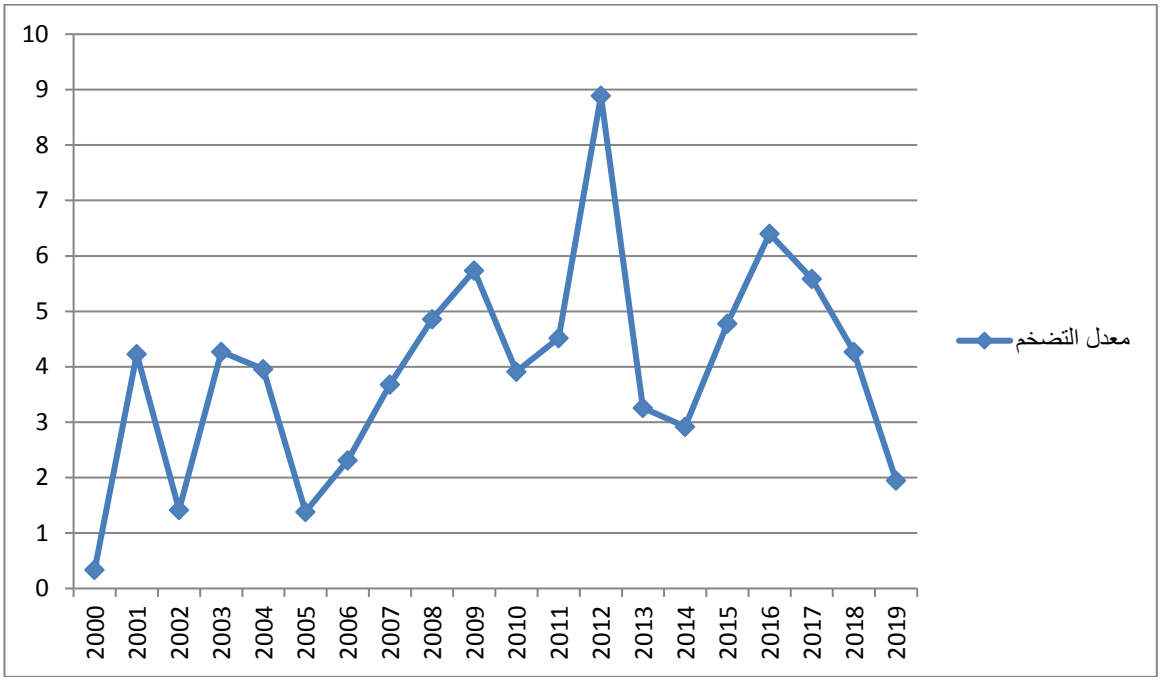

المصدر : من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم09

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه في سنة 2000 بلغ معدل التضخم 0.34٪ وتعتبر أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة بسب اعتماد سياسة ائتمانية صارمة هدفها الحد من التوسع النقدي وتدني حجم الائتمان[1].

ليرتفع سنة 2001 إلى 4.23٪ مع انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ونمو للكتلة النقدية M2 بمعدل 18,23٪، لينخفض مرة أخرى سنة 2002 حيث بلغ 1.42٪،أما سنة2003 فارتفع معدل التضخم إلى 4.27٪ وإلى 3.96 ٪ سنة 2004 هذا الارتفاع راجع للزيادة في الكتلة النقدية M2 نتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لكنه عاود الانخفاض مجددا إلى معدل1.38٪ ،2.31٪،3.68٪ لسنوات 2005،2006،2007 على التوالي وهدا راجع لتطبيق بنك الجزائر لأداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع ، ارتفع معدل التضخم مرة أخرى سنة 2009 إلى 5.74٪ و8.89٪ سنة 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية ، وابتداء من سنة 2013 بدأ معدل التضخم في الانخفاض حيث بلغ3.26 ٪ ليستمر في الانخفاض إلى 2.92٪ سنة 2014 هذا بسبب التقلبات في أسعار النفط .أما في سنوات 2015،2016،2017 بدأ معدل التضخم في الارتفاع النسبي وهذا بسبب الزيادة في الكتلة النقدية الناتجة عن السياسة النقدية المطبقة والتي تعرف بالتمويل غير التقليدي(التسيير الكمي).

[1] ط/دجمال سويح، د علال بن ثابت، مرجع سابق، ص:119 .

المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

الفرع الأول : تعريف وعناصر مقابلات الكتلة النقدية

1. التعريف

- ✓ تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي ،والبنوك التجارية [1] .
- ✓ تمثل مقابلات الكتلة النقدية الغطاء الذي على أساسه يتم إصدار النقد وتعرف بأنها"مجموع الديون العائدة لمصدري النقد التي تكون سببا للكتلة النقدية".[2]

2. عناصر مقابلات الكتلة النقدية

هناك ثلاث عناصر مكونة لمقابلات الكتلة النقدية نذكرها فيما يلي:[3]

- ✓ **الذهب والعملات الأجنبية:** تقوم الدولة بمعاملات مع العالم الخارجي تحصل من خلالها على الذهب والعملات الأجنبية المختلفة ، إلا أنها غير قابلة للتداول في الداخل ، فيقوم بنك الجزائر بحجزها وإصدار مقابلها عملة وطنية . وتعد أهم مقابل لمجاميع الكتلة النقدية.
- ✓ **القرض المقدم للخزينة:** تصدر الخزينة سندات حكومية وتقوم بطرحها في السوق النقدية للاكتتاب ، فإذا اكتتبت من طرف بنك الجزائر فيصدر مقابلها نقود قانونية ، أما إذا تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور فيتم خصمها لدى بنك الجزائر، ويحصلان مقابلها على نقود قانونية .
- ✓ **القروض المقدمة للاقتصاد:** تقوم البنوك بمنح قروض لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديه ، وقد تلجأ لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية .

الفرع الثاني:تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

تبيين الجدول التالية تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2019)

---

[1] أ علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013** ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر 2014، ص: 30 .

[2] د نجاعي مليكة، مرجع سابق، ص: 155

[3] ط/د وسام مويسي ، د أمال بوسمينة، **تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ،العدد2 ،جوان 2020 ،ص:660 .

1. **تطور صافي الأصول الأجنبية**

الجدول رقم 10: تطور صافي الأصول الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	السنوات	صافي الأصول الأجنبية
2001	1310.7	2011	13922.4
2002	1755.7	2012	14940.0
2003	2342.7	2013	15225.2
2004	3119.2	2014	15734.5
2005	4179/7	2015	15375.4
2006	5515.0	2016	12596.0
2007	7415.5	2017	11227.4
2008	8577.3	2018	9485.6
2009	10886.0	2019	7598.7
2010	11997.0		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات 2008-2014-2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور وتزايد في صافي الأصول الأجنبية وعلى اعتبار أن عائدات النفط تمثل 98٪ من مجموع الإيرادات فإن هذا التزايد يعزى لارتفاع أسعار النفط، إذ بلغت سنة 2001 ما قيمته 1310.7مليار دج، توالت ارتفاعات إجمالي صافي الأصول الأجنبية إلى أن وصل إلى مستويات قياسية سنة 2014 بقيمة 15734.5 مليار دج، كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة ، أما في سنة 2015 فانخفضت قيمة صافي الأصول الأجنبية والتي تعتبر غطاء للإصدار النقدي في الجزائر إلى 15375,4 مليار دج بنسبة 2,28 ٪،لتتوالى الانخفاضات إلى أن بلغت سنة 2017 قيمة 11227,4 مليار دج بمعدل انخفاض قدر ب 10.8٪ الأمر الذي أدى إلى آلية التمويل غير التقليدي لتغطية الإصدار النقدي، و إلى9485,6 مليار دج سنة 2018 و7598,7 مليار دج سنة 2019 و يعود هذا الانخفاض إلى التدني في أسعار النفط والتي قلصت من مداخيل الدولة من العملة الصعبة. في المقابل يلاحظ ارتفاع الكتلة النقدية M2 .

الشكل رقم07:تطور صافي الأصول الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

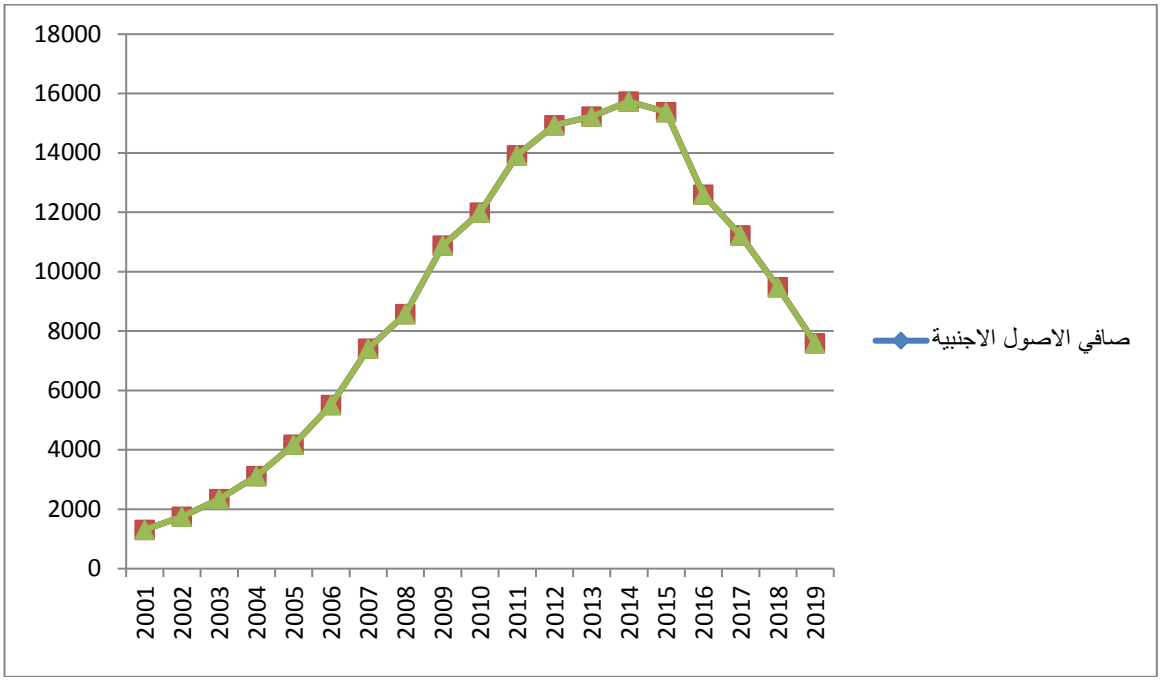

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10

2. **القروض المقدمة للدولة:**

الجدول رقم 11: تطور الأصول المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2019)

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	القروض المقدمة للدولة	السنوات	القروض المقدمة للدولة
2001	569.7	2011	-3406.6
2002	578.7	2012	-3334.1
2003	423.4	2013	-3235.4
2004	-20.6	2014	-1992.4
2005	-933.2	2015	567.5
2006	-1304.1	2016	2682.2
2007	-2193.1	2017	4691.9
2008	-3665.7	2018	6325.7
2009	-3488.9	2019	7023
2010	-3510.9		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لسنوات 2008-2014-2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي القروض المقدمة للدولة بلغ قيمة569.7 مليار دج و578.7 مليار دج و423.4 مليار دج لسنوات 2001 و2002 و2003 على التوالي.

هذا ما يدل على قيام الخزينة بالاقتراض من النظام المصرفي بسبب ضعف الإيرادات المتأتية من عائدات النفط بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية ، لكن ما يلاحظ أيضا أنها في انخفاض إذ أنه وابتداء من سنة 2004 إلى 2014 يلاحظ انخفاض كبير في قيمة القروض المقدمة للدولة فقد بلغت -20.6مليار دج سنة 2004 ، 933.2- سنة 2005، 1304.1 -مليار دج سنة 2006، إلى أن بلغت 1992,4- سنة 2014، و هذا يدل على إحجام الخزينة على القيام بالاقتراض من النظام المصرفي بسبب انتعاش أسعار النفط ،إلا أنه وابتداء من سنة 2015 عرف صافي القروض المقدمة للدولة ارتفاعا ملحوظا بقيمة 567.5 مليار دج سنة 2015 ليعرف ارتفاعا آخر قدر ب 2682.2 مليار دج سنة 2016 وب 4691.9 مليار دج سنة2017 بمعدل 74,9 ٪ و 6325.7 مليار دج سنة 2018 بمعدل نمو 34.8٪ وهذا بسبب ارتفاع مستحقات بنك الجزائر من جراء شراء مباشر لسندات الخزينة في إطار انتهاج سياسة التسيير الكمي (التمويل غير التقليدي) [1].

الشكل رقم 08: تطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

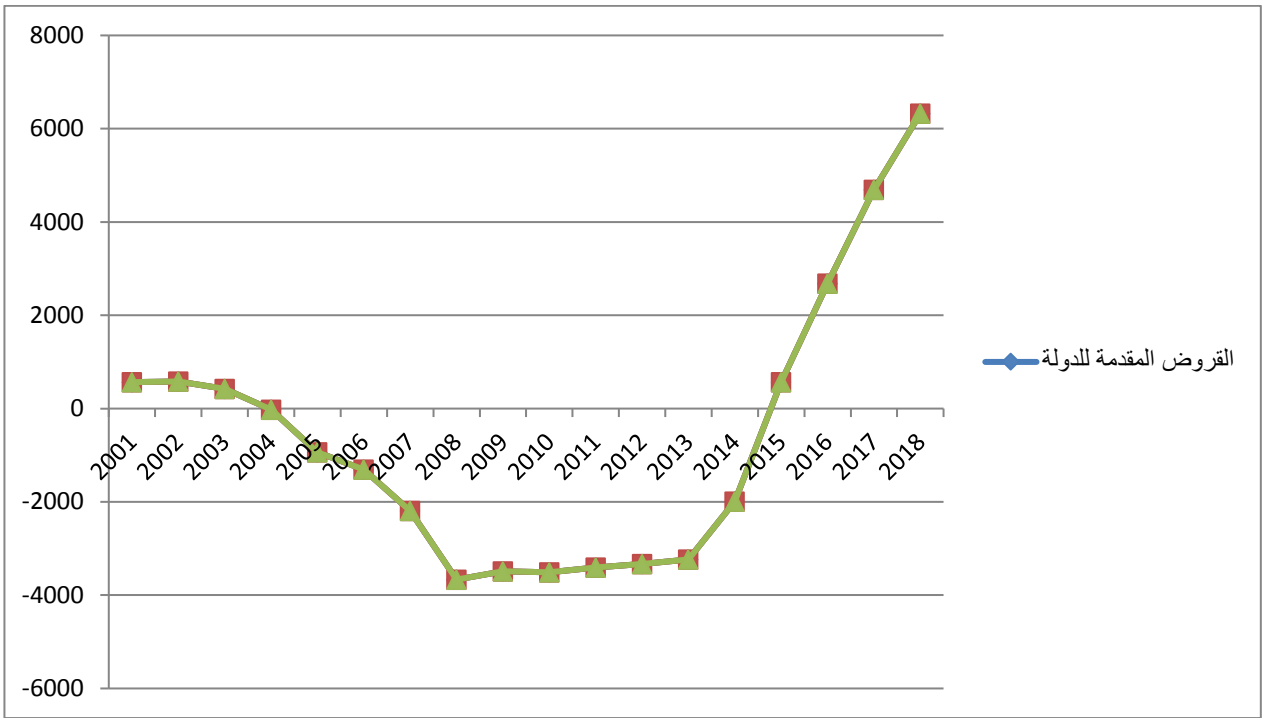

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم11

[1] بن لخضر مسعودة ،اينال فوزي، **انعكاسات تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، مجلد 06، العدد 10، جوان 2020، ص: 332.

3. **القروض المقدمة للاقتصاد:**

الجدول رقم 12: تطور الأصول المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد	**السنوات**	القروض المقدمة للاقتصاد
2001	1078.4	2011	3726.5
2002	1266.8	2012	4287.6
2003	1386.2	2013	5156.3
2004	1535.0	2014	6504.6
2005	1779.8	2015	7277.2
2006	1905.4	2016	7909.9
2007	2205.2	2017	8880.0
2008	2615.5	2018	9976.3
2009	3086.5	2019	10857.88
2010	3268.1		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على **النشرات الإحصائية الثلاثية** لسنوات 2008-2014-2019

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض المقدمة للاقتصاد في تزايد مستمر، فاتبعت منحى تصاعدي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 فقد بلغت سنة2001 قيمة 1078.4 مليار دج وسنة 2004 بلغت قيمة 1535.0مليار دج وفي سنة 2008 بلغت 2615.5 ملياردج لتصل سنة 2017 إلى 8880.0 مليار دج ، لتصل سنة 2019 إلى 10857.88 مليار دج ولقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى، ويرجع سبب هده الزيادات إلى زيادة الفوائض المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وإلى زيادة الطلب على القروض من قبل الأفراد ، وإلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدتها البنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار تدعيم الشباب وإلى الانتشار الواسع للقروض الاستهلاكية في هذه الفترة من جهة أخرى.

الشكل رقم 09:تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2019)

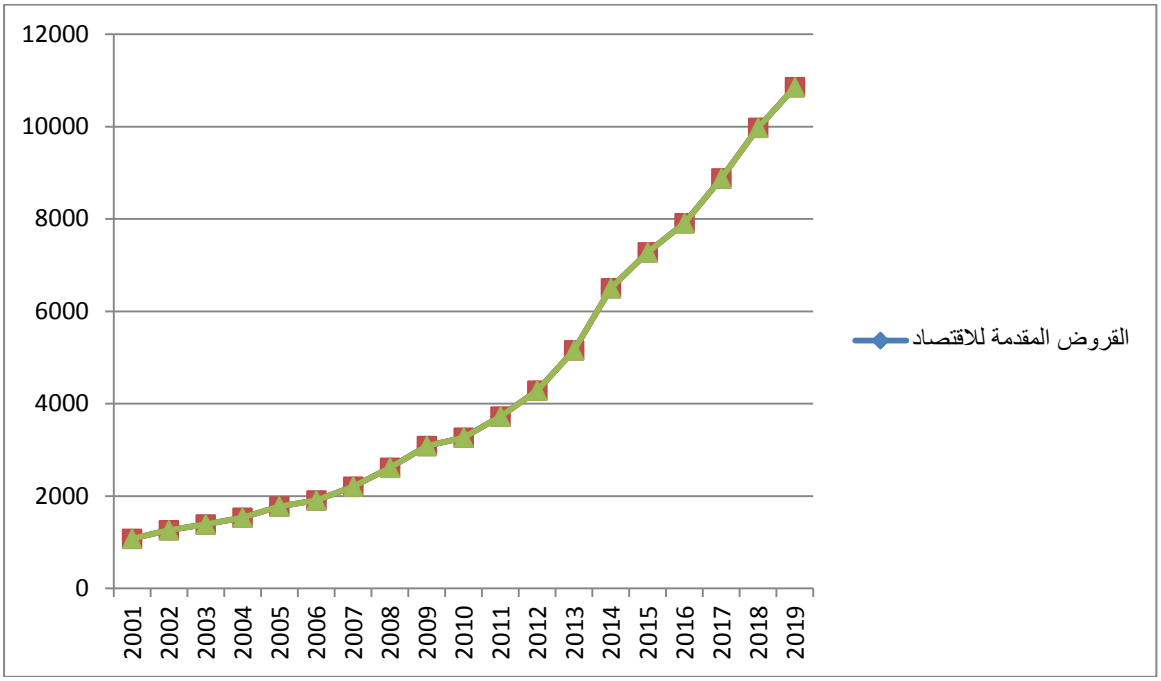

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12

خلاصة الفصل الثاني

إن السياسة النقدية هي جملة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه لتحقيق أهداف السياسة لاقتصادية للبلد، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم بنك الجزائر باعتباره المسؤول الأول على رسم وتنفيذ السياسة النقدية باستعمال مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية وهذا لغرض التحكم في المعروض النقدي (الكتلة النقدية) من أجل التحكم في التضخم.

خاتمة

لقد واكبت المنظومة المصرفية الجزائرية التطورات الحاصلة في الساحة العالمية، و يجدر بالذكر أنها ومند الاستقلال أجرت عدّة إصلاحات وتعديلات على النظام المصرفي في إطار التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وكان أهمها القانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض والذي يعد نقطة التحول في الجزائر، هذا القانون أدى إلى إبراز دور المنظومة المصرفية الجزائرية والمهام الجديدة المخولة لها القيام بها، لكنه ورغم ذلك فقد عرف القانون 10/90 نقائص أظهرت الحاجة إلى إجراء تعديلات متتالية عليه لمحاولة تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية وهذا ما تم فعلا من خلال مجموعة من الأنظمة والأوامر والقوانين أبرزها الأمر 01/01 والقانون 11/03، وكان أحدثها التعديل 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 بموجب المادة 45 مكرر والنظام 02/18 الخاص بالصيرفة التشاركية . هده الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية أعادت لها الاعتبار من خلال تطبيق أدواتها المختلفة للحد من التضخم والتحكم الجيد في المعروض النقدي(الكتلة النقدية)

1. اختبار الفرضيات

- ✓ تعتبر الفرضية الأولى صحيحة إلى حد بعيد إذ أن الإصلاحات المصرفية ساهمت في تطور المنظومة المصرفية وهذا ما اتضح لنا من خلال تتبع الإصلاحات والتعديلات المرافقة لقانون النقد والقرض وما نتج عنها من تحديثات وتطورات في المنظومة المصرفية الجزائرية؛
- ✓ فيم يخص الفرضية الثانية فهي صحيحة نسبيا إذ أن النظام 18-02 والمتعلق بالصيرفة التشاركية لم يجد المناخ الملائم لتطبيقه في الجانب الشرعي والقانوني وكذلك جانب الموارد البشرية؛
- ✓ أما فيم يخص الفرضية الثالثة فصحتها نسبية أيضا فأدوات السياسة النقدية منها ما كان فعال في التحكم في المعروض النقدي ومنها ما لم يكن فعال ما أدى بالسلطات النقدية إلى استحداث أدوات جديدة كمعدل استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع و أيضا سياسة التمويل غير التقليدي والتي أدى تطبيقها إلى مخاطر تضخمية.

2. النتائج المتوصل إليها

- ✓ فيم يخص القانون 02/18 توصلت النتائج أنه يتعارض مع قانون النقد والقرض خاصة في الجانب الخاص بطبيعة التعويض بالنسبة للقروض المصرفية،أما الجانب الايجابي منه فيكمن في إمكانية سحب الكتلة النقدية الخارجة عن النظام المصرفي وهدا من خلال التعاملات غير الربوية للمصارف التشاركية؛
- ✓ معدل إعادة الخصم لم يستخدم من قبل السلطات النقدية في الفترة 2000-2015 وهدا نظرا للسيولة الكبيرة المسجلة على مستوى البنوك ؛
- ✓ معدل الاحتياطي الإجباري هو الأداة الأكثر استعمالا من قبل السلطات النقدية؛
- ✓ سياسة السوق المفتوحة لم تكن أداة فعالة ولم تثبت نجاعتها مند ظهورها سنة 2001 ،وهدا بسبب عدم وجود سوق نقدية فعالة في الجزائر

- ✓ انه ابتداء من سنة 2000 هناك تزايد في المعروض النقدي سببه التزايد في الأصول الأجنبية المتأتية من عائدات الصادرات النفطية ، والتي تم تحويلها عملة وطنية ؛
- ✓ التوسع النقدي ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل التضخم فاستحدثت السلطات النقدية أدوات جديدة للسياسة النقدية للتحكم في فائض السيولة من أهمها:أداة استرجاع السيولة لفترات استحقاق (7 أيام ،3 أشهر،6أشهر)
- ✓ وكذلك تسهيلات الودائع؛ لكن مع التهاوي الكبير في أسعار النفط تقلصت الأصول الأجنبية ما نتج عنه انخفاض في المعروض النقدي ،أدى بالحكومة إلى الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي
- ✓ تعد هده السياسة سد للعجز في الخزينة العمومية وهدا يمثل الجانب الايجابي لهده السياسة أما الجانب السلبي فيتمثل في رفع معدلات التضخم من خلال ضخ كمية كبيرة من النقود في النظام المصرفي (زيادة في الكتلة النقدية)، إذ أنها لا تعد بديل لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية؛
- ✓ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تقوم على فكرة إصدار نقدي جديد بدون مقابل وهي سياسة استثنائية لمدة 5 سنوات لدى فهي تعد حلول ثانوية وليست أساسية.

3. التوصيات

- ✓ تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وخصوصا فيما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة ، وهذا من خلال تفعيل السوق المالية والنقدية ؛
- ✓ تفعيل النقود الإلكترونية من أجل التحكم في فائض السيولة بغرض التحكم في الكتلة النقدية المتداولة ، وتسهيل دور السياسة النقدية؛
- ✓ التحكم في الإصدار النقد الجديد وتوجيهه إلى القطاعات التي تضفي من وراءه قيمة مضافة؛
- ✓ العمل على تعديل قانون النقد القرض بما يتوافق مع أساسيات الصيرفة التشاركية، والعمل على إعطاء الصيغة الشرعية للصيرفة الإسلامية؛
- ✓ فتح النوافد الاسلامية في جميع البنوك على المستوى الوطني؛
- ✓ العمل على فتح تخصص المصارف الإسلامية في الجامعات الجزائرية؛
- ✓ تفعيل المواقع الالكترونية لبنك الجزائر وتحديث البيانات والإحصائيات بصفة دورية، حتى يسهل على الباحث انجاز دراسات حديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1) <u>الكتب</u>

1. بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات السياسية والنقدية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2008
2. خبابة عبد الله ،**البنوك الالكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية** ،مؤسسة شباب الجامعة ،سنة 2008
3. رحيم حسين ،**الاقتصاد المصرفي ، مفاهيم ، تحاليل ،تقنيات** ،دار بهاء الدين للنشر ، سنة 2008
4. شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط4 ، الجزائر ،سنة 2008
5. الطاهر لطرش ،**الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية 2013
6. الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، 2013.
7. الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، سنة 2007
8. فائزة العراف ،**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008**،دار الجامعة الجديدة للنشر 2013.

2) <u>أطروحات الدكتوراه</u>

1. بلعايش ميادة ، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر –فرنسا، أطروحة دكتوراه** جامعة محمد خيضر بسكرة ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص، نقود بنوك وأسواق مالية ، سنة 2014-2015.
2. بطاهر علي، "**إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر سنة 2005-200 .
3. بن مشيش حليمة ،**تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة لتجارب بعض الدول**– أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف-1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، شعبة العلوم اقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد إسلامي ، سنة 2019-2020.
4. رايس عبد الحق، "**مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية دراسة لعينة ممن البنوك الأجنبية** " أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، علوم اقتصادية تخصص نقود وبنوك واسواق مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2013-2014.
5. نجاعي مليكة ، **تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط** ،أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، تخصص بنوك ومحاسبة ، سنة 2020.

3) مذكرات الماجستير والماستر

1. بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي، سنة 2009-2010.

2. سالمة فندوقومة و مليكة بولال، **اثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018**،مدكرة ماستر ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2018-2019.

3. صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط الخصخصة دراسة التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ،جامعة قسنطينة، سنة 2010-2011.

4. فريد بن جربيع، **حوكمة الجهاز المصرفي ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، سنة 2012-2013.

5. هشام بورمه، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية ، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ، سنة 2008-2009 .

4) **المجلات والمقالات**

1. أبو بكر خوالد، " **تقييم إصلاح النقد والقرض الجزائري وابرز التعديلات الطارئة عليه** "، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 07، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا ، فيفري 2018 .
2. بن سماعين مراد، رحماني سمير، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر 2000-2019**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2021 .
3. بن عزة اكرام ، شليل عبداللطيف ، **تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 04 ،العدد02، سنة 2018 .
4. بن عيسى بن علية، قريش عبد القادر، **الصيرفة الاسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر (مع الإشارة لبنك البركة الجزائري)** ،2018 .
5. بن لخضر مسعودة ،إينال فوزي، **انعكاسات تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، مجلد 06،العدد 10، جوان 2020 .
6. بوعيطة عبد الرزاق، **واقع وأفاق مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، سنة 2018 .
7. جمال سويح، د علال بن ثابت، **فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم خلال الفترة (2000-2016)**، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد05، العدد 17، سبتمبر 2019 .
8. دحماني أمال ، رشيد سالمي، **تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02 ، العدد03، سنة 2019 .

9. رشام كهينة، جميل أحمد، **فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي دراسة تحليلية** ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 1، سنة 2019.
10. روشو عبد القدر، **فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2018**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12 ، العدد 03، سنة 2020.
11. شويط خلدون، **أثر إقرار قانون النقد والقرض للتمويل غير التقليدي ونظام بنك الجزائر للصيغة التشاركية على الاقتصاد الوطني**، مجلة السياسة المالية ،العدد 1، جوان 2020 .
12. صالح الدين سعودي، كزار رمضان ، **انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 05، العدد02 ، ديسمبر2020 .
13. عادل مختاري، امحمد بن البار، **أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL للفترة 1980-2018** ،المجلد 09، العدد03، سنة 2021.
14. عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقفل، **قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ،المجلد 10 ، العدد01، سنة 2021 .
15. عبد الصمد سعودي و فوزي بوسدرة ،**التسيير الكمي كأداة لتمويل العجز الموازني في الجزائر (2015-2018)**، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 08 العدد 13، جوان 2020 .
16. عزة إكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر** مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 3 العدد1 .
17. علام أسماء ، علام فاطمة ، **واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017** ، مجلة التمكين الاجتماعي ، المجلد 02 ، العدد03، سبتمبر 2020 .
18. علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013** ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر 2014.
19. فرج الله أحلام ود.حمايدي موراد، **دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020** ،مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد السابع، العدد 01 أفريل 2021 ،
20. لهشمي عبد الكامل ،وحطاب موراد ،**أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد10 ،العدد 02 السنة 2021 .
21. مشري فريد وآخرون ،**أثر الأدوات الكمية للسياسة على معدلات التضخم الشهرية في الجزائر خلال الفترة2014-2017**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، مجلد 04، عدد01، جوان 2020.

22. وسام مويسي ، د امال بوسمينة، **تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000**–2017، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ،العدد2 ،جوان 2020 .

5) <u>الملتقيات:</u>

1. بلعزوز بن علي و د كتوش عاشور ،**واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات ، جامعة الشلف.
2. مليكة زغيب ، وحياة نجار ، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات الشلف الجزائر يومي 14–15 ديسمبر 2004 .
3. نعمون وهاب ،**النظم المعاصرة لتوزيع المنشآت المصرفية و الإستيراتيجية للبنوك** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات" جامعة الشلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004.

6) <u>المطبوعات والمحاضرات:</u>

1. سنوسي علي ،**محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2019 –2020.

2. بلعايش ميادة، **قانون النقد والقرض** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر ، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة.

3. رابح شيلق ،**قانون بنكي** ،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة الجلفة سنة 2019–2020.

4. كمال زيتوني ،**النظام المصرفي الجزائري** ، مطبوعة مقدمة بهدف استكمال متطلبات التأهيل العلمي ، السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة.

7) <u>الجرائد والقوانين:</u>

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 28 ديسمبر 1962 .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المادة 11 من قانون النقد والقرض 90–10 المؤرخ في 1990/04/14 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16،المادة 13 من قانون النقد والقرض 90–10 المؤرخ في 1990/04/14.
4. القانون رقم 46–111 ينص على إنشاء الدينار كوحدة نقدية.
5. القانون 17– 10 المؤرخ في 11 /10/ 2017 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 2017/10/12.
6. الأمر رقم 01–01 المعدل والمتمم للقانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض.
7. المادة 18 من قانون 03–11 المتعلق بالنقد والقرض،المؤرخ في 2003/08/27.

8. المادة 13 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020 .
9. المادة 14 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020 .
10. المادة 15 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020 .
11. المادة 17 من النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس2020.
12. التعليمة رقم 01-01 المؤرخة في 2001/06/15 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
13. التعليمة رقم (04-02) المؤرخة في 2004/05/12 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
14. التعليمة 03-116 المؤرخة في 25 افريل2016.
15. التعليمة 02-2019 المؤرخة في 05 ديسمبر 2019.

8) المواقع الإلكترونية:

1. الوقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank-of algeria.dz
2. الموقع الرسمي للبنك الدوليwww.elbankeldawli.dz